ظواهر لغوية في القراءات القرآنية

الدكتور
غانم قدوري الحمد

دار عمار
دار عمار
دار عمار

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطَّبْعَة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م

رقم الاجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر
٢٠٠٦/٥/١١٢٩

دار عمار للنشر والتوزيع

[illegible]
هاتف ٤٦٥٦٤٢٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان ١١١٩٢ الأردن

ظواهر لغوية
في
القراءات القرآنية

أ د. غانم قدوري الحمد
جامعة تكريت

دار عمار

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمدُ للهِ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أمَّا بعدُ:

فقدِ احتفظتِ القراءاتُ القرآنيةُ بكثير من الظواهر اللغوية، وقامت دراساتٌ كثيرةٌ حول الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية في القراءات القرآنية المتواترة والشاذة.

وتُعَدُّ قراءةُ عاصم بن أبي النَّجود المتوفى سنة ١٢٧هـ من أشهر القراءات القرآنية في زماننا، وكان عاصم مشهوراً بالفصاحة وإتقان القراءة، وهو أحد القرَّاء السبعة الذين تعد قراءاتهم أصح القراءات المتفق على تواترها، وهي من أكثر القراءات توافقاً مع الخصائص النطقية للعربية الفصحى.

ومما يلفت نظر الدارس أَنَّ عدداً من علماء اللغة العربية المتقدمين وصف تحقيق الهمزتين في رواية حفص عن عاصم في مثل: ﴿أأنذرتهم﴾ و﴿أئمة﴾ بالضعف أو الشذوذ، وهو ما لا يتناسب مع منزلة عاصم، وموقع قراءته. وقد جعلني ذلك أدرس هذا الموضوع، وأجمع أقوال النحاة وعلماء القراءة، ووجدت أن وصف تحقيق الهمزتين بالشذوذ لا يخلو من ضعف في القياس، مع تعارضه مع قوة الرواية وتواتر السماع.

وكنتُ أجد من بعض المهتمين في بلادنا بالقراءة تساؤلات حول مواضع من هاء ضمير الغائب، في نحو: ﴿بما عَاهدَ عليهُ اللهَ﴾، ﴿وما أَنْسَانِيهُ﴾ و﴿قالوا أَرْجِهْ﴾، كما وجدت من يبحث عن تفسير لبعض صيغ الأفعال المزيدة بالتاء في مثل ﴿أمَّن لا يَهِدِّي﴾ و﴿يَخِصِّمُون﴾ ونحوها، فدرست هذين الموضعين،

وضممت إليهما المبحث في تحقيق الهمزتين، لتنشر في هذه الرسالة، لتعم بها الفائدة، إن شاء الله تعالى.

تكريت، الجمعة ٣١-١٢-٢٠٠٤م

(١)
تَحْقِيقُ الهَمْزَتَيْن
بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ والمُقْرِئِينَ

مقدمة

الحمدُ للهِ، وسلامٌ على عباده الذين ٱصطفى، أما بعد:

فالهمزةُ أَحَدُ أصواتِ العربية، وَصَفَهُ الدارسون بصعوبة نطقهِ، لبُعْدِ مخرجه، فهو يخرج من أعمق نقطة في آلة النطق، وشَبَّهُوا نطقه بالسَّعْلَةِ أو التهوُّع، ومَالَ كثيرٌ من العرب إلى التخلص من نطق هذا الصوت في كلامهم، وهُمْ أهلُ التسهيل، وتحمَّل آخرون ما في نطقه من صعوبة، فحافظوا على نطقه في كلامهم، وهم أهل التحقيق.

وإذا اجتمعت همزتان في الكلام ٱزداد النطق بهما صعوبة، فمالَ أهل التحقيق إلى التخلص من النطق بإحداهما، تسهيلاً للنطق، وحافظ بعضهم على الهمزتين في نطقهم، مراعاة للأصل، لأن الأصل أنْ يُنْطَقَ كلُّ حرف من مخرجه، مُوَفًّى جميع صفاته، وهو ما أخذ به عدد من قراء القرآن الكريم، وفي مقدمتهم عاصمٌ الكوفيُّ صاحب القراءة التي يقرأُ بها جمهور المسلمين القرآن اليوم، كما أن تحقيق الهمزتين هو المعتمد في نطق العربية الفصحى في زماننا في مختلف مواقف الكلام الجادَّة، في العلم والأدب والثقافة.

وعلى الرغم من الأخذ بتحقيق الهمزتين في أشهر قراءات القرآن الكريم في

زماننا، واعتبار ذلك أحدَ خصائص النطق الفصيح فإن الناظر في كتب النحويين يجد أنهم يصفون تحقيق الهمزتين بأنه ضعيف، فسيبويه يقول: إنه رديء، والأخفش وابن جني يقولان: إنه شاذٌّ، وغيرهم من النحاة لا يخرجون على هذا الحكم إلا نادراً.

وموقف النحاة هذا يثير تساؤلاً حول الأسس التي اعتمدوا عليها في هذا الحكم الذي يتعارض مع ما أخذ به عدد من القراء السبعة، وأناسٌ من العرب، وعددٌ من النحاة، وجمهور الناطقين بالفصحى في زماننا.

وقد حملني هذا التعارض بين حكم النحاة وواقع النطق على تتبع هذه المسألة، والنظر في مذاهب العرب والقراء فيها، وتحديد الأُسس التي اعتمد عليها النحاة في إصدار ذلك الحكم، وهل هو حكم مطلق لا يقبل التغيير أو التبديل في ضوء حقائق النطق وواقع القراءات القرآنية؟

وقد ناقشتُ هذه القضية في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: الخصائص الصوتية للهمزة، ومذاهب العرب في نطقها.

المبحث الثاني: اجتماع الهمزتين ومذاهب العرب والقراء في نطقهما.

المبحث الثالث: تحقيق الهمزتين بين الصحة والشذوذ.

وأرجو أن يكون هذا البحث مفيداً في بابه، وأن يؤدي إلى تصحيح الحكم على تحقيق الهمزتين لدى النحاة، بما يتوافق وواقع النطق العربي المعاصر، وبما يتناسب مع قراءة القرآن الكريم، ومن الله التوفيق.

المبحث الأول

الخصائص الصوتية للهمزة، ومذاهب العرب في نطقها

أولاً: خصائص الهمزة الصوتية:

تتمثل الخصائص الصوتية لأيِّ صوتٍ لغويٍّ بتحديد أمرين: الأول: مخرج الصوت، والثاني: صفاته.

أما المخرج فيعني موضع تكوُّن الصوت أو مكان خروجه، والهمزة تخرج من أقصى الحلق، بحسب تعبير سيبويه(١)، ومن بين الوترين الصوتيين في الحنجرة، بحسب تعبير الأصواتيين المحدثين(٢). ولا تعارض بين التعبيرين، لأن سيبويه حين حدَّد مخرج الهمزة بأقصى الحلق فإنه كان يريد منطقة الحنجرة، وهي تحتل أعمق نقطة في آلة النطق. ولعدم ظهورها للعيان ولأن تجويف الحلق ينتهي بها فليس غريباً أن يطلق عليها أقصى الحلق.

وأمَّا الصفات فإنها كيفيات مصاحبة لتكوُّن الصوت في مخرجه، وتتمثل تلك الكيفيات في أمرين أساسيين، وهما: تحديد طريقة مرور النَّفَس في المخرج عند النطق بالصوت، وتحديد حالة الوترين الصوتيين في أثناء ذلك.

أما طريقة مرور النَّفَس في مخرج الهمزة فإنه يتم بحبس النَّفَس خلف

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٣، وينظر: الداني: التحديد ص١٠٢.

(٢) ينظر: كمال محمد بشر: الأصوات ص١٤٢، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٢٧٣.

الوترين الصوتيين لحظة، ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء فجأةً، محدثاً صوتاً مسموعاً، هو الهمزة، وتوصف الهمزة بأنها صوت شديد لذلك، ويستخدم المحدثون مصطلح (صوت انفجاري) مكان مصطلح الشديد. ويقابله مصطلح الرخو أو الاحتكاكي، وذلك إذا لم يحدث اعتراض كامل للنفس في المخرج، بل تضييق يسمح للهواء بالمرور فينتج عنه حفيف مسموع يتكوَّن منه الصوت[١].

وأما تحديد حالة الوترين الصوتيين في أثناء النطق بالصوت فيترتب عليه وصف الصوت بأنه مجهور، وذلك إذا تذبذبَ الوتران عند النطق بالصوت، أو مهموس، وذلك إذا تباعد الوتران وبَقِيَا ساكنين[٢]. ولمّا كانت الهمزة تخرج من انطباق الوترين وانفراجهما مرة واحدة، فإن ذلك يعني عدم إمكانية تذبذبهما، ولذلك لا يمكن وصف الهمزة بالجهر كما فعل سيبويه وعلماء العربية[٣]، واختلف الأصواتيون المحدثون في ذلك، فوصفها بعضهم بأنها صوت مهموس[٤]، ووصفها آخرون بأنها صوت لا مجهور ولا مهموس[٥].

فالهمزة إذن صوت حنجري، شديد (انفجاري)، مهموس، أو لا مجهور، ولا مهموس.

ووصف علماء العربية الهمزة بأنه صوت مستثقل، قال سيبويه: «اعلم أن

---

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ٤٣٤، وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٣.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٧، وكمال محمد بشر: الأصوات ص٨٤.

(٣) عرَّف سيبويه المجهور بأنه: «حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومَنَع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد» (الكتاب ٤/ ١٣٤)، ووصف سيبويه الهمزة بأنها صوت مجهور، ولعله تأثر في ذلك بنطق الهمزة وهي متلوة بحركة، والحركة صوت مجهور.

(٤) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص١٨٣.

(٥) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٩١.

الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا مَن لم يخففها، لأنه بَعُدَ مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فَثَقُلَ عليهم ذلك، لأنه كالتهوُّع»[١]. وقال ابن يعيش: «اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل، يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فٱسْتُثْقِلَ النطقُ به، إذ كان إخراجه كالتهوُّع»[٢].

وترتب على ما في نطق الهمزة من صعوبة أمران: الأول: حرص علماء القراءة على العناية بنطقها بلطافة ورفق، والثاني: ميل كثير من العرب إلى تسهيلها في النطق، أي إسقاطها أو إبدالها بأحد أصوات العلة. قال أبو عمرو الداني: «وهي حرف مجهور، بعيد المخرج، شديد، لا صورة له، وإنما تُعْلَمُ بالشكل والمشافهة، ولبعد مخرج الهمزة لا يكون قارئاً من لا يستشعر بيانها في قراءته، ولثقلها صار فيها التحقيق والتخفيف بينَ بينَ والبدل والحذف، وليس ذلك لشيء من الحروف غيرها، فينبغي للقارىء إذا همز الحرف أن يأتي بالهمزة سَلِسَةً في النطق، سهلة في الذوق، من غير لَكْزٍ ولا ابتهارٍ لها[٣]، ولا خروج بها عن حدِّها، ساكنة كانت أو متحركة.

«والناس يتفاضلون في النطق بالهمزة على مقدار غِلَظِ طباعهم ورقتها، فمنهم مَن يلفظ بها لفظاً تستبشعه الأسماع، وتنبو عنه القلوب، ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروهٌ، معيبٌ مَن أخذ به... ومنهم مَن يخرج الهمزة مع النفَس إخراجاً سهلاً، بغير كلفة، يألفه طبع كلٍّ أحدٍ، ويستحسنه أهل العلم

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٨.

(٢) شرح المفصل ٩/ ١٠٧.

(٣) اللكز في اللغة: الدفع في الصدر بالكف (لسان العرب ٧/ ٢٧٣ لكز)، وفي الاصطلاح: دفع الحرف بالنَّفَس عند شدة إخراج له (ينظر: ابن البناء: بيان العيوب ص٣٧)، والابتهار: لعله تكلف الجُهْد في نطق الهمزة (ينظر: لسان العرب ٥/ ١٤٩ بهر).

بالقراءة، وذلك المختار، ولا يقدر القارئ عليه إلا برياضة شديدة»[١].

وقال مكي بن أبي طالب القيسي: «فيجب على القارئ أن يعرفَ جميع ذلك من أحوالها وطباعها، فيتوسط اللفظ بها، ولا يتعسَّف في شدة إخراجها إذا نطق بها، لكن يُخرجها بلطافة ورفق، لأنها حرف بَعُدَ مخرجه، فصَعُبَ اللفظ به لصعوبته، ولذلك لم تستعمل العرب همزتين محققتين من أصل كلمة، ولا توجد همزة مدغمة في همزة إلا في قليل من الكلام، فإذا أخرجها القارئ من لفظه برفق ولُطف، ولم يتعسف باللفظ بها فقد وَصَل إلى اللفظ المستحسن المختار فيها»[٢].

ثانياً: مذاهب العرب في نطق الهمزة:

إن صعوبة نُطقِ الهمزة جَعَل كثيراً من العرب يتخلصون من تلك الصعوبة بتخفيف الهمزة، قال المبرد: «فلتباعُدِها من الحروف، وثُقْلِ مخرجها، وأنها نبرة في الصدر جاز فيها التخفيف»[٣]. وقال ابن المؤدب: «وأما التخفيف في الهمزة فإنما خُفِّفَت من بين حروف المعجم لأنها كالتهوُّع من صاحبها، تخرج من صدره كالسعلة إذا قال: أَكرِمْ، أو أحسِنْ، فثقلت عليهم فخففوها وأبدلوها»[٤].

قال سيبويه: «اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل. فالتحقيق قولك: قرأتُ، ورَأْس، وسأَلَ، ولَؤُمَ، وبئس، وأشباه ذلك. وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بينَ بينَ، وتُبْدَلُ، وتُحذف»[٥].

قال ابن يعيش في توضيح صور التخفيف التي تؤول إليها الهمزة عند

---

(١) التحديد ص١١٨-١١٩.

(٢) الرعاية ص١٤٥-١٤٦، وينظر: الكشف (له) ١/ ٧٢.

(٣) المقتضب ١/ ١٥٥.

(٤) دقائق التصريف ص٥٢٥.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٤١.

تسهيلها: «فالإبدال بأن تزيل نبرتها فتلين حينئذ، تصير إلى الألف والواو والياء، على حسب حركتها وحركة ما قبلها... وأما الحذف فأن تسقط من اللفظ البتة، وأما جعلها بين بين أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة»[(١)].

ويتضح من كلام سيبويه وهو يشرح أنواع التخفيف أن تحقيق الهمزة لغة بني تميم، وأن تسهيلها لغة أهل الحجاز[(٢)]. وصرَّح بذلك عدد من علماء العربية الذين جاءوا بعد سيبويه، فقال أبو زيد الأنصاري: «أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وقف عليها عيسى بن عمر، فقال: «ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر»[(٣)]. وقال ابن يعيش: «التخفيف، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز... والتحقيق لغة تميم وقيس»[(٤)].

وأكد المحدثون هذه الحقيقة، فقال الدكتور إبراهيم أنيس: «وتكاد تجمع الروايات على أن التزام الهمز وتحقيقه من خصائص قبيلة تميم، في حين أن القرشيين يتخلصون منها بحذفها أو تسهيلها أو قلبها إلى حرف مد»[(٥)]. ثم قال: «فظاهرة الهمزة من تحقيق أو تسهيل كانت في أصلها من الأمور التي فرّقت بين لهجات وسط الجزيرة وشرقيها وبين لهجات البيئة الحجازية»[(٦)].

وتكفلت كتب علماء العربية وكتب القراءات القرآنية بتفصيل أحكام تحقيق الهمزة وتخفيفها، ومذاهب العرب والقراء فيها، وناقش كثير من الدارسين

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١٠٧.
(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٤٢- ٥٥١.
(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ١٥/ ٦٩١، وابن منظور: لسان العرب ١/ ١٤.
(٤) شرح المفصل ٩/ ١٠٧.
(٥) في اللهجات العربية ص٧٥.
(٦) المصدر نفسه ص٧٨، وينظر: عبد الصبور شاهين: القراءات القرآنية ص٣٠، وعبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص١٠٥.

المحدثين تلك الأحكام وأطالوا الوقوف عندها، وليس من أهداف هذا البحث الدخول في تفاصيلها أو إعادة مناقشتها، وإنما أشرنا إلى مذاهب العرب في نطق الهمزة على هذا النحو الموجز لأن أحكام الهمزتين المجتمعتين في كلمة أو كلمتين تنبني في أكثرها على أحكام الهمزة المفردة.

المبحث الثاني

اجتماع الهمزتين، ومذاهب العرب والقرَّاء في نطقهما

إذا تتابع صوتان متماثلان ثَقُلَ النطق بهما، ومال المتكلم إلى تفادي ذلك الثقل ما وجد إليه سبيلاً، وأشهر صور التخفيف في هذه الحالة الإدغام، وهو أن يُعْتَمَدَ لهما في آلة النطق اعتمادة واحدة، ويرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة، فيصيران بذلك كحرف واحد(١).

ويتأتى إدغام المتماثلين في جميع أصوات العربية ما عدا الهمزة، فإن ما فيها من ثقل وهي مفردة يمنع إدغامها في مِثلها، قال ابن يعيش: «وهي في الحقيقة نبرة تخرج من أقصى الحلق، ولذلك ثقلت عندهم، وقد تقدم الكلام عليها في تخفيف الهمزة، وإذا كانت قد استثقلت فهي مع مثلها أثقل، فلذلك إذا التقت همزتان في غير موضع العين فلا إدغام فيهما، ولهما باب في التخفيف هو أولى بهما من الإدغام، فلا تدغم الهمزة إلا أن تليَّن إلى الواو أو إلى الياء، فتصادف ما تدغم الواو والياء فيه، فحينئذ يجوز إدغامها على أنها ياء أو واو. . . إلاَّ أنْ يكون عيناً مضاعفة، وذلك في فعَّال وفَعَّل وما أشبههما مما عينه همزة، نحو سأال ورأاس وجأار. . .»(٢).

واجتماع الهمزتين في كلام العرب قد يكون في كلمة، وقد يكون في كلمتين، وفَصَّل علماء العربية وعلماء القراءة أحكام النطق بهما.

---

(١) ينظر: ابن السراج: الأصول ٣/ ٤٠٥، وابن يعيش: شرح المفصل ١٠/ ١٢١، والرضي: شرح الشافية ٣/ ٢٣٥.

(٢) شرح المفصل ١٠/ ١٣٤.

أولاً: اجتماع الهمزتين عند علماء العربية:

كان سيبويه أقدم مَن فصَّل أحكام اجتماع الهمزتين ومذاهب العرب في نطقهما، فقال: «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرتُ لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس في كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحَقَّقا، ومن كلام العرب تخفيفُ الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو... ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب... وكان الخليل يستحب هذا القول... أما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين، لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخُفِّفتْ...

«ومن العرب ناسٌ يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا: اخشينانِّ، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة، قال ذو الرمة:

فيا ظبيةَ الوَعْسَاءِ بين جُلَاجِلٍ وبين النَّقا آأنت أم أُمُّ سالمِ

فهؤلاء أهل التحقيق...

«واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من بدل الآخِرَة، ولا تخفف، لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاءُ الهمزتين الحرف، وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجري في الكلام فلا تلزق بهمزتها همزة، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل، فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوهما في الاسم الواحد والكلمة الواحدة بمنزلتهما في كلمتين...»[١].

وقال سيبويه في موضع آخر: «وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك: قرأ أَبوكَ، وأقرِئْ أَباك، لأنك لا يجوز لك أن تقول: قرأ أبوك

---

(١) الكتاب ٣/٥٤٨-٥٥١.

فتحققهما، فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك، وكذلك قالته العرب، وهو قول الخليل ويونس.

وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناسٌ معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديءٌ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء، وهو رديءٌ»(١).

وأخذ ابن يعيش ما قاله سيبويه، وغيرُه من علماء العربية، في حكم التقاء الهمزتين وأحسن عرضه، وهو يشرح نصوص كتاب «المفصل» للزمخشري، فتحدَّث أولاً عن التقاء الهمزتين في كلمة واحدة، وقال: «فإذا كانتا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ، ووجب إبدال الثانية إلى حرف لين نحو: آدم، وآخَر، وأَيِمَّة، وجاءٍ، وخطايا»، وتحدث عن أصل كل كلمة من هذه الكلمات وذكر أن أصل آدم: أَأْدَم، وآخر: أَأْخر، وقال: «وأما (أيمة) فهو في الأصل (أئمة) على وزن أفعلة، لأنه جمع إمام، كحمار وأحمرة، فاجتمع في أوله همزتان، الأولى همزة الجمع، والثانية فاء الكلمة، واجتماع الهمزتين في كلمة غير مستعمل، فوجب تخفيفها...

«وفي القراءة الكوفية: أَئمَّة، فإنه قرأ بذلك عاصم وحمزة والكسائي من أهل الكوفة، وقرأ بذلك من أهل الشام ابن عامر اليحصبي، وليس ذلك بالوجه!.. والذي يدل على ضعفه أنا لا نعلم أحداً حقق في نحو آدم وآخر، وكذلك ينبغي في القياس أن يكون أيِمَّة، فإن قيل: آدم الهمزة الثانية فيه ساكنة، والثانية في (أئمة) متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن. قيل: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن، بل حكمهما في الاعتلال والقلب واحد، ألا تراك تقول في مِئَر: مِيَر، وفي ذِئب: ذيب، لِكسر ما قبلهما، ولم تكن الحركة مانعة من الاعتلال، وكذلك جُوَن، ولَوَم.

قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين في أُناس معه، قال

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٤٣.

سيبويه: وقد يتكلم ببعضه العرب، وهو رديءٌ. هذا نص سيبويه، فاعرفه»[1].

ثم تحدَّث ابن يعيش عن التقاء الهمزتين من كلمتين، فقال: «اعلم أنه إذا التقت همزتان في كلمتين منفصلتين فإن أهل التحقيق[2] يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقها، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، إذ ليس في كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، إلاَّ إذا كانت عيناً مضاعفة من نحو رأَّاس وسأَّال، إلا أنهما في الكلمتين أسهل حالاً وأقل ثقلاً، إذ ليستا بملازمتين، وقيام كل كلمة بنفسها غير ملتصقة بالأخرى، فلذلك لا تلتقي الهمزتان في كلمة، وقد تلتقيان في كلمتين، فمنهم من يخفف الأولى ويحقق الآخرة... ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية...

«وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين معاً، لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت...»[3].

ثانياً: اجتماع الهمزتين عند علماء القراءة:

اعتنى علماء القراءة ببيان مذاهب القراء في نطق الهمزة المفردة، ونطق الهمزتين، في جميع أحوالهما، وعقدوا لذلك أبواباً مطوَّلة في أول كتبهم ضمن أبواب الأُصول. والذي يعنينا الوقوف عنده هنا هو حديثهم عن اجتماع

---

(١) شرح المفصل ٩/١١٦-١١٨.

(٢) في المطبوع من شرح المفصل (٩/١١٨): «فإن أهل التخفيف»، والصحيح (التحقيق). وكان ابن يعيش يشرح قول الزمخشري: «وإذا التقتا في كلمتين جاز تحقيقهما وتخفيف إحداهما...» والصواب هنا أيضاً «جاز تخفيفهما»، وقد تنبه إلى ذلك ابن الحاجب وهو يشرح النص (ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٤٩). ونظراً لتقارب رسم كلمتي (التحقيق) و(التخفيف) فإنه يقع التصحيف فيهما كثيراً، فمثلاً نقل مؤلف كتاب «إعراب القرآن» المنسوب للزجاج (١/٣٦٨) نصاً عن سيبويه جاء فيه: «فإن أهل (التخفيف) يخففون إحداهما... كما استثقل أهل الحجاز (تخفيف) الواحدة». والصواب (التحقيق) و(تحقيق) يدل عليه ما جاء في الكتاب (٣/٥٤٩س ١ و٢).

(٣) شرح المفصل ٩/١١٨-١١٩.

الهمزتين ومذاهب القراء في نطقهما، ولا شك في أن الوقوف على أحكام جميع صور التقاء الهمزتين في القرآن الكريم ومذاهب القراء فيها أوسع من أن يمكن استيعابه في هذا البحث، كما أن خطة البحث وهدفه لا تستدعي ذلك، لأننا بصدد مناقشة رأي النحاة والقراء في تحقيق الهمزتين، ولهذا سوف نركز على هذا الجانب.

وكان علماء القراءة قد حصروا صور التقاء الهمزتين في كتاب الله تعالى(١)، وكتب ابن الطحان (ت٥٦١هـ) رسالة في (تحصيل الهمزتين الواردتين في كتاب الله تعالى من كلمة أو كلمتين) في بضعة ورقات(٢)، وشرح فيها مذهب أبي عمرو بن العلاء، وهو أحد القراء السبعة، في الهمزتين.

ولعل في تلخيص ما ذكره ابن الطحان في هذه الرسالة ما يحقق الغرض، ويغني عن الإطالة في تتبع صور اجتماع الهمزتين في كتب القراءات. قال ابن الطحان(٣): تجتمع الهمزات الموصوفات في كتاب الله تعالى على أحَدَ عشر نوعاً:

النوع الأول: كونهما مفتوحتين من كلمة، في خمسة وعشرين موضعاً، منها: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ۝٦ ﴾ [البقرة].

النوع الثاني: كون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة من كلمة، في أربعين موضعاً، منها: ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ ۝١٩ ﴾ [الأنعام]، ومما يشبه هذا النوع كلمة ﴿أَيِمَّةَ ۝١٢﴾ [التوبة] في خمسة مواضع في القرآن.

النوع الثالث: كون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة من كلمة، في ثلاثة مواضع، منها: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم ۝١٥﴾ [آل عمران].

---

(١) ينظر: ابن الباذش: الإقناع ١/ ٣٥٨- ٣٨٥، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٣٥٧- ٣٦٨، وابن الجزري: النشر ١/ ٣٦٢-٣٩٠.

(٢) مخطوطة في مكتبة جستربتي بدبلن، رقم (٦/٣٩٢٥).

(٣) تحصيل الهمزتين ورقة ١٤٥ظ- ١٥٠ظ.

النوع الرابع: كونهما مفتوحتين من كلمتين، في تسعة وعشرين موضعاً، منه: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ⁅٥⁆﴾ [النساء].

النوع الخامس: كونهما مكسورتين من كلمتين، في خمسة عشر موضعاً، منه: ﴿هَٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ ⁅٣١⁆﴾ [البقرة].

النوع السادس: كونهما مضمومتين من كلمتين، في موضع واحد: ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَٰئِكَ ⁅٣٢⁆﴾ [الأحقاف].

النوع السابع: كون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة من كلمتين، في تسعة عشر موضعاً، منه: ﴿شُهَدَاءَ إِذْ ⁅١٣٣⁆﴾ [البقرة].

النوع الثامن: كون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة من كلمتين، في ستة عشر موضعاً، منه: ﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ ⁅٢٨٢⁆﴾ [البقرة].

النوع التاسع: كون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، من كلمتين، في أحد عشر موضعاً، منه: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا ⁅١٣⁆﴾ [البقرة].

النوع العاشر: كون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة من كلمتين، في موضع واحد: ﴿جَاءَ أُمَّةً ⁅٤٤⁆﴾ [المؤمنون].

النوع الحادي عشر: كون الأولى مضمومة والثانية مكسورة، من كلمتين، في ثلاثة وعشرين موضعاً، منه: ﴿يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ⁅١٤٢⁆﴾ [البقرة].

ويمكن أن نختصر هذه الأنواع إلى ثلاثة، وهي(١):

١- ما كانت فيه الهمزتان في كلمة، مثل: ﴿أئمة﴾.

٢- ما كانت فيه الهمزتان في ما هو كالكلمة، مثل ﴿أأنذرتهم﴾.

٣- ما كانت فيه الهمزتان من كلمتين، مثل ﴿السفهاء ألا﴾.

---

(١) ينظر: ابن الباذش: الإقناع ١/٣٥٩.

٤- ويمكن أن نضيف نوعاً رابعاً لم يذكره ابن الطحان في الأنواع الأحد عشر، وإنما ذكره بعدها، وهو ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة وصل.

أما النوع الأول، وهو ما كانت فيه الهمزتان في كلمة واحدة، وله مثال واحد في القرآن الكريم[١]، وهو كلمة (أئمة)، في خمسة مواضع[٢]، فقد انقسم القراء المشهورون في قراءته قسمين: فمنهم من حَقَّقَ الهمزتين، ومنهم من حقق الأولى وسهَّل الثانية.

قال ابن مجاهد في كتاب السبعة: «فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع: (أَيْمَة) بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة... وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أئمَّة) بهمزتين»[٣].

وقال أبو عمرو الداني في التيسير: «قرأ الكوفيون وابن عامر (أئمة) بهمزتين حيث وقع... والباقون بهمزة وياء مختلسة»[٤].

وقال ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر: «فحقق الهمزتين جميعاً في الخمسة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وروح [عن يعقوب]، وسَهَّل الثانية فيها الباقون، وهم: نافع وأبو عمرو وابن كثير وأبو جعفر ورُوَيْس [عن يعقوب]... وٱخْتُلِفَ عنهم في كيفية تسهيلها، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين...»[٥].

وواضح أن أكثر من نصف القراء العشرة يقرؤون هذه الكلمة بتحقيق الهمزتين، وفيهم من هو مشهور بالفصاحة والعلم باللغة. وسنعود للحديث عن

---

(١) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/٣٧٨.
(٢) في التوبة ١٢، والقصص ٥ و٤١، والسجدة ٢٤، والأنبياء ٧٣.
(٣) السبعة ص٣١٢.
(٤) التيسير ص١١٧.
(٥) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص١٣٤، والداني: التيسير ص٣٢، وابن الجزري: النشر ١/٣٦٣.

الطعن بقراءة التحقيق في المبحث اللاحق، بعد أن نستوفي عرض مذاهب القراء في الأنواع الأخرى من صور التقاء الهمزتين في القرآن الكريم.

وفي النوع الثاني، وهو ما كانت فيه الهمزتان في ما هو كالكلمة الواحدة، لأن الأولى همزة استفهام دخلت على همزة الكلمة، مثل قوله تعالى: ﴿أأنذرتهم﴾ قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف وابن عامر وروح عن يعقوب بهمزتين محققتين، وقرأ الباقون، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس عن يعقوب، بتسهيل الثانية بين الهمزة والألف، وبعضهم يدخل بينهما ألفاً[1].

وفي النوع الثالث، وهو ما كانت فيه الهمزتان من كلمتين، وهو أقسام: فبعضه تتفق فيه حركة الهمزتين، وبعضه تختلف، فقد قرأه أهل التحقيق من القراء الذين ذُكروا في النوعين السابقين، وهم: عاصم وحمزة والكسائي وخلف وابن عامر وروح عن يعقوب بتحقيق الهمزتين، والباقون من القراء العشرة يسهلون، على تفصيل يمكن أن يرجع إليه في كتب القراءات[2].

أما النوع الرابع، وهو ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل، فقسمان:

الأول: ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة، وهو ما كانت مع لام التعريف (آل)، وذلك في مثل ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣ و١٤٤].

والآخر: ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة وصل مكسورة، وذلك في مثل: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ ﴿٧٥﴾﴾ [ص].

---

(١) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص١٣٤، والداني: التيسير ص٣٢، وابن الجزري: النشر ١/ ٣٦٣.

(٢) ينظر: المصادر الثلاثة السابقة ص١٣٦، وص٣٣، و١/ ٣٨٢.

أجمع القراء على تعويض همزة الوصل في القسم الأول ألفاً ممدودة، كما أجمعوا على إسقاطها في القسم الثاني دون تعويض[1]. «وإنما وجب التعويض هناك والحذف هنا لأن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل مع اللام مفتوحة، فلو حذفناها لالتبس الاستفهام بالخبر، لاتفاق همزة الاستفهام وهمزة الوصل في حركة الفتح، فعوضنا من همزة الوصل هناك ألفاً ليقع الفرق بين الاستفهام والخبر، ولم يضطر في هذا للفصل إلى التعويض من همزة الوصل لأنها هناك مكسورة وهمزة الاستفهام مفتوحة، فوقع الفرق بين الاستفهام والخبر باختلاف حركتيهما»[2].

ويتضح من العرض السابق أن تحقيق الهمزتين، سواء أكانتا من كلمة أم من كلمتين، مذهب مشهور في قراءة القرآن، ويكاد الذين قرؤوا بالتحقيق من القراء السبعة أو العشرة يزيدون على الذين قرؤوا بالتسهيل، ومن ثم فإن المرء لَيعجب من جُرْأَة بعض النحويين في تخطئة القراء المحققين أو تضعيف مذهبهم ووصفه بالشذوذ. وسوف أعرض لرأي النحويين وحججهم في الموضوع، مع رأي المقرئين واحتجاجهم لقراءة التحقيق في المبحث الآتي، إن شاء الله.

---

(١) ينظر: ابن الباذش: الإقناع ١/٣٥٩، وابن الجزري: النشر ١/٣٧٧.

(٢) ابن الطحان: تحصيل الهمزتين ١٤٩ظ.

المبحث الثالث

تحقيق الهمزتين بين الصحة والشذوذ

اتفق القراء والنحاة على أن الهمزة صوت مستثقل، وكان للعرب فيه مذهبان: التحقيق والتسهيل، فيقولون: ذئب وذيب، ورأس وراس، ولؤم ولوم. وانعكس ذلك على مذاهب القراء، فكان منهم من يحقق الهمزة ومنهم من يسهلها. من غير تضعيف لأحد المذهبين ولا تخطئة لإحدى القراءتين، على تفصيل تكفلت ببيانه كتب اللغة والقراءات.

فإذا التقت همزتان من كلمة واحدة أو من كلمتين فإن للقراء فيهما مذهبين مشهورين: الأول: تحقيقهما، والثاني: تحقيق إحداهما وتسهيل الأخرى، على نحو ما أشرنا في المبحث السابق، لكن النحويين ينكرون على من حقق الهمزتين ويعدون ذلك شاذاً أو ضعيفاً. وسوف أعرض هنا رأي النحويين أولاً، ونعرض احتجاج علماء القراءة، ثم نناقش حجج الفريقين لنخرج برأي راجح في هذه القضية.

أولاً: رأي النحويين:

قال سيبويه: «وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يُحَقِّقُ الهمزتين، وأُناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديءٌ»[1].

ورَدَّد النحاة رأي سيبويه في تحقيق الهمزتين، فقال الأخفش: «فقد قرأهما قومٌ مهموزتين جميعاً، وقالوا: ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتهم﴾ ﴿ولا يحيق المكر

(١) الكتاب ٤/ ٤٤٣.

السّيءُ إلاّ بأهله﴾ وقالوا: أئذا وأئنا، كل هذا يهمزون فيه همزتين. وكل هذا ليس من كلام العرب إلاّ شاذاً، ولكن إذا اجتمعت همزتان من كلمتين شتى ليس بينهما شيء، فإن إحداهما تخفف في جميع كلام العرب إلا في هذه اللغة الشاذة القليلة»[1].

وقال المبرد: «وتحقيقها إذا التقتا رديءٌ جداً»[2]. وقال أيضاً: «واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا جميعاً، إذ كانوا يحققون الواحدة. فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين، وسأذكر احتجاجه وما يلزم على قوله بعد ذكرنا قولَ العامة: النحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما من كلمة تُخفف إحداهما، فإن كانتا في كلمة واحدة أبدلوا الثانية منهما... فأما ابن أبي إسحاق فكان يرى أن يُحَقِّقَ في الهمزتين، كما يراه في الواحدة، ويرى تخفيفها على ذلك. ويقول: هما بمنزلة غيرهما من الحروف، فأنا أُجريهما على الأصل، وأُخفف إن شئت استخفافاً. وإلاَّ فإن حكمهما حكم الدالين، وما أشبههما. وكان يقول في جمع خطيئة، إذا جاء به على الأصل: هذه خَطائِيءُ، ويختار في الجمع التخفيف، وأن يقول: خطايا، ولكنه لا يرى التحقيق فاسداً»[3].

وقال ابن السراج: «إن الهمزتين إذا التقتا في كلمة لم يكن بدٌّ من إبدال الآخرة...» ثم قال: «إن الهمزتين إذا التقتا وكلُّ واحدة منهما في كلمة فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما، ويستثقلون تحقيقهما»[4].

وقال أبو علي النحوي وهو يحتج لمذهب الفريقين من القراء: «وأما التقاء الهمزتين في ﴿أَأَنذرتهم﴾ وتحقيقهما فمن حُجَّة مَن حققهما أن يقول: إن

---

(1) معاني القرآن ١/٤٢.
(2) المقتضب ١/١٥٦.
(3) المقتضب ١/ ١٥٨- ١٥٩.
(4) الأصول ٢/٤٠٣-٤٠٤.

الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثل مع مثله مع سائر حروف الحلق، نحو فَهَّ وفَهِهْتُ، وكعَّ وكَعِعْتُ، كذلك حكم الهمزة. ومما يجوِّزُ ذلك ويسوِّغه أن سيبوبه زعم أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأُناس معه، قال سيبويه: وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديءٌ...»[1].

ثم قال: «والحجة لمن قال: ﴿أأنذرتهم﴾، فلم يجمع بين الهمزتين وخفَّفَ الثانية أن يقول: إن العرب قد رفضت جمعها في مواضع من الكلام، من ذلك أنهم لما اجتمعتا في آدم، وآدر وآخر ألزموا جميعاً الثانية البدل، ولم يحققوا الثانية... فهذه الأشياء تدل على رفض اجتماع الهمزتين في كلامهم. فأما جمعهما وتحقيقهما في ﴿أأنذرتهم﴾ فهو أقبح من تحقيقهما من كلمتين منفصلتين...»[2].

وكان ابن جني أكثر النحويين جرأة في وصف القراءات التي تجمع بين همزتين في النطق بالشذوذ واللحن، فقال في كتابه «سر صناعة الإعراب»: «وليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان، ولا عينها ولامها أيضاً همزتان، بل قد جاءت أسماء محصورة، وقعت الهمزة فيها فاءً ولاماً... وإنما لم تجتمع الفاء والعين، ولا العين واللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة، لأنها حرف سَفَلَ في الحلق، وبَعُدَ عن الحروف، وحَصَلَ طرفاً، فكان النطق به تكلفاً، فإذا كُرِهَت الهمزة الواحدة، فَهُم باستكراه الثنتين ورفضهما - لاسيما إذا كانتا مُصْطَحِبَتَيْنِ غير مفترقتين، فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً - أحرى. فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان البتة. فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: دريئة ودَرَائِيءُ، وخطيئة وخطائِيءُ، فشاذ لا يقاس عليه، لاسيما وليست الهمزتان أصلين، بل الأولى منهما زائدة، وكذلك قراءة أهل الكوفة (أئمة) شاذة عندنا، والهمزة الأولى أيضاً زائدة، وإنما شرطنا أنهما لا يلتقيان

---

(١) الحجة ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) الحجة ١/ ٢٠٦- ٢٠٩.

أصلين، فهذا حكم الهمزة الأصلية»[1].

وكرَّر ابن جني ذلك في كتابه «الخصائص»، فقال: «فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة، نحو (أئمة) وخطائىء وجَائِىءُ، فشاذ لا يجوز أن يعقد عليه باب»[2]. وقال أيضاً: «ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو سأَّل وسأَّار وجأَّار، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحناً، وذلك نحو قرأ أبوك، و﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ ﴿١٣﴾﴾ [البقرة]، و﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ ﴿٦٥﴾﴾ [الحج]، و﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ ﴿٣١﴾﴾ [البقرة] فهذا كله جائز عندنا على ضعفه، لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غيرَ عينين لحن، إلا ما شذ مما حكيناه من خطائىء وبابه»[3]

ويمكن تلخيص رأي هؤلاء النحاة في الهمزتين المحققتين في أن الضعف والشذوذ يكون فيهما على مقدار شدة ارتباطهما، فما كانتا فيه أكثر ارتباطاً كان تحقيقهما فيه أكثر ضعفاً وشذوذاً، وهكذا يمكن ترتيب أمثلة اجتماع الهمزتين حسب الشذوذ على النحو الآتي:

١- ما كان من كلمة مثل: أئمة: شاذ (لحن).

٢- ما كان في ما هو كالكلمة مثل: أأنذرتهم: رديء (أو قبيح).

٣- ما كان من كلمتين، مثل: قرأ أبوك، و﴿السفهاء ألا﴾: ضعيف.

ويمكن كذلك تلخيص حججهم في ضعف تحقيق الهمزتين عندهم في أمرين: السماع والقياس، فمن ناحية السماع يرون أنه قليل الاستعمال، ومن ناحية القياس يرون أن العرب تحامت النطق بهمزتين مجتمعتين في كثير من

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٧٨-٨١.

(٢) الخصائص ١/ ١٨٣.

(٣) الخصائص ٣/ ١٤٥.

الحالات، ويرون أن تحمل جميع الأمثلة على ذلك.

ثانياً: رأي علماء القراءة:

عِلْمُ القراءة علمُ رواية، والقراءة سُنَّةٌ يأخذها الآخِرُ عن الأول[1]. «وأئمة القراءة لا تعملُ في شيءٍ من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والروايةُ إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فُشُوُّ لغة، لأن القراءة سُنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[2].

ومن ثم فإن علماء القراءة يأخذون بتحقيق الهمزتين للقراء الذين رُوِيَ عنهم ذلك، ويأخذون بتسهيل إحدى الهمزتين المجتمعتين للقراء الذين رُوِيَ عنهم ذلك، ولا يرون أن التسهيل أصح من التحقيق، ولا أنه أولى بالقراءة. لكن بعض علماء القراءة تأثر بأقوال النحاة في صور تحقيق الهمزة، خاصة في كلمة (أئمة)، فلم يتردد في إطلاق كلمة الضعف عليها، وسوف أعرض احتجاج علماء القراءة لمن قرأ بتحقيق الهمزتين، ثم نتبع ذلك بمناقشة حجج الفريقين من النحويين وعلماء القراءة.

١- قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ ۝٦﴾ [البقرة] وما أشبهه:

قال ابن خالويه: «قوله تعالى: ﴿أأَنذرتهم﴾ يُقرأُ وما شاكله من الهمزتين المتفقتين بتحقيق الأولى وتعويض مَدَّةٍ من الثانية، وبتحقيقهما متواليتين، وبهمزتين بينهما مدة.

فالحجة لمن قرأ بالهمز والتعويض: أنه كره الجمع بين همزتين متواليتين، فخفَّفَ الثانية وعوَّضَ منها مدة، كما قالوا: آدم وآزر، وإن تفاضلوا في المد

---

(١) ينظر: ابن مجاهد: كتاب السبعة ص٥٠.

(٢) الداني: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ورقة ١٧١و، ونقله ابن الجزري: النشر ١/١٠- ١١، والسيوطي: الإتقان ١/٢١١.

على قدر أصولهم.

ومَن حَقَّقَهُمَا فالحجةُ له: أنه أتى بالكلام محققاً على واجبه، لأن الهمزة الأولى ألف التسوية بلفظ الاستفهام، والثانية ألف القطع، وكل واحدة منهما داخلة لمعنى.

والحجة لمن حَقَّقَهُمَا وفَصَل بمَدَّةٍ بينهما: أنه استجفى الجمع بينهما ففَصَلَ بالمدة، لأنه كره تليين إحداهما، فصَحَّحَ اللفظ بينهما.

وكلٌّ ذلك من فصيح كلام العرب»[1].

وقال أبو منصور الأزهري وهو يحتج لقراءات ﴿أَأَنذرتهم﴾ وما أشبهه: «...وقرأ الباقون بهمزتين في كل هذا. وكل ذلك عربيٌّ فصيحٌ، فمن هَمَزَ همزةً مطولة فرَّ من الجمع بين الهمزتين، ومن جمع بينهما فهو الأصل..»[2]. وقال في قوله تعالى: ﴿۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم ۝١٥﴾ [آل عمران]: «... وقرأ الباقون ﴿أَأُنبئكم﴾ بهمزتين. قال أبو منصور: وهي لغات صحيحة، فاقرأ بأَيِّها شئتُ»[3].

وقال أبو زرعة: «وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة: ﴿أأنذرتهم﴾ ﴿أأَنت﴾ بهمزتين، وحجتهم في ذلك أن الهمزة حرف من حروف المعجم كغيرهِ من سائر الحروف، صَحَّا بالجمع بينهما نحو ما يجتمع في الكلمة حرفان مثلان، فيؤتى بكل واحد منهما صحيحاً على جهته من غير تغيير... فجعل الهمزتين كغيرهما من سائر الحروف»[4].

وقال أبو حيان: «وقُرِىء ﴿أأنذرتهم﴾ بتحقيق الهمزتين، وهي لغة تميم،

---

(١) الحجة ص٤٢.

(٢) معاني القراءات ص٣٩.

(٣) المصدر نفسه ص٩٨.

(٤) حجة القراءات ص٨٦.

وبتسهيل الثانية، وهي لغة الحجاز»[١].

وقال مكي: «فحجة من حقق الهمزتين في كلمة، وهي قراءة أهل الكوفة وابن ذكوان [عن ابن عامر]، في نحو ﴿أأنذرتهم﴾ وشبهه، أنه لمَّا رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية، ورآها داخلة على الثانية قبل أن لم تكن، حقق كما يحقق ما هو من كلمتين، وحَسُنَ ذلك عنده لأنه الأصل...»[٢].

٢- قوله تعالى: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ ﴿١٣﴾﴾ [البقرة] وما أشبهه:

قال ابن خالويه: «قوله تعالى: ﴿السفهاءُ أَلا﴾ يُقْرَأُ بتحقيق الهمزتين، وتحقيق الأُولى وتخفيف الثانية تليناً، فالحجة لمن حقق إتياناً باللفظ على واجبه ووفَّاه حَقَّهُ. والحجة لمن حقق الأولى وليَّن الثانية أنه نحا التخفيف، وأزال عن نفسه لغة الثقل، فهذا معنى القراءة في الهمزتين المختلفتين.

«فأما المتفقتان [أي بالحركة] فهم فيها مختلفون، فمنهم مَن يحوِّلُ الأولى في المكسورة ياءً، والمضمومة واواً، ويترك الأولى في المفتوحة ويحقق الثانية، ومنهم من يحقق الهمزتين معاً - فالحجة لهم في ذلك أن العرب تتسعُ في الهمزة ما لا تتسع في غيره، فتحققُ، وتليِّن، وتُبْدِلُ، وتطرح، فهذه أربعة أوجه، وورد القرآن بجميعها»[٣].

وقال أبو منصور الأزهري: «... وقرأ الباقون كلَّ هذا بهمزتين همزتين. قال أبو منصور: قد أعلمتك أن هذه القراءات في باب الهمز لغات مأخوذة عن العرب، فبأي لغة قرأت فقد أصبت، إذا قرأ به قارىء يقرأ بالسُّنَّة»[٤].

وقال أبو زرعة: «وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة بهمزتين في جميع ذلك،

---

(١) النهر الماد ١/ ٤٥.
(٢) الكشف ١/ ٧٣.
(٣) الحجة ص٤٦.
(٤) معاني القراءات ص٤٣.

أرادوا التحقيق وتوفية كل حرف حقه من حركته ونصيبه من الإعراب، إذ كانت الهمزة حرفاً من حروف المعجم يلزمها من الحركة ما يلزم سائر الحروف، فجاءوا بكل همزة من المجتمعتين على هيئتها، إرادة التبين والنطق بكل حرف من كتاب الله على جهته من غير إبدال ولا تغيير»(١).

٣- قوله تعالى: ﴿أَئِمَّة﴾:

قال ابن خالويه: «قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ ١٢﴾ [التوبة]، يُقْرَأُ بهمزتين مفتوحة ومكسورة، وبهمزة وياء، فالحجة لمن حقق الهمزتين: أنه جعل الأولى همزة الجمع، والثانية همزة الأصل التي كانت في إمام، أأْمِمَة على وزن (أَفْعِلَة) فنقلوا كسرة الميم إلى الهمزة، وأدغموا الميم في الميم للمجانسة. والحجة لمن جعل الثانية ياءً: أنه كره الجمع بين همزتين»(٢).

ولم يفصِّل الأزهري وأبو زرعة في الاحتجاج لمن قرأ (أئمة) بتحقيق الهمزتين(٣)، لكن مكياً أطال في الاحتجاج، وخلاصة فكرته أن من حقق الهمزتين في (أئمة) فقد شبهه بتحقيق الهمزتين في (أئذا، أئفكاً)، لكنه قال: «وكان الأصل في (أئمة) ألا يحقق همزته الثانية، لأن أصلها السكون، لأنه جمع (إمام) على أفعلة. . . فَحُمِلَت في التحقيق محملَ (أَئِذا) وليست مثلها، لأن كسرة الهمزة الثانية في (أئذا) أصلية، وكسرة الهمزة الثانية من (أئمة) عارضة، إذ أصلها السكون، ومن الأصول في كلام العرب، على ما قدمنا، أنه لا يجمع بين همزتين في التحقيق إذا كانت الثانية ساكنة. وقد فُعِلَ ذلك في (أئمة) لأن الثانية وإن انكسرت فأصلها السكون، فقد جمع بين تحقيق الهمزتين والثانية أصلها السكون، فهو خارج عن الأصول. . . فالقراءة بالتحقيق في (أئمة) فيه من الضعف ما ذكرته لك»(٤).

---

(١) حجة القراءات ص٩١، وينظر: مكي: الكشف ١/ ٧٠-٧١.

(٢) الحجة ص١٤٩.

(٣) ينظر: معاني القراءات ص٢٠٤، وحجة القراءات ص٣١٥.

(٤) الكشف ١/ ٤٩٨ -٤٩٩.

وتحدَّث ابن الجزري عن وجوه القراءة في (أئمة) فذكر التحقيق والتسهيل، وذكر أنه اختلف في كيفية تسهيلها، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين، وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياء خالصة، ثم نقل قول الزمخشري: «فإن قلتَ: كيف لَفْظُ (أئمة)؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، [قال:] وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، [قال:] وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صَرَّحَ به فهو لاحنٌ محرّفٌ»[١]. قال ابن الجزري: «وهذا مبالغة منه[٢]، والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة، أعني: التحقيق، وبين بين، والياء المحضة، عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عمن تقدم، ولكلٍّ وجهٌ في العربية سائغ قبوله، والله تعالى أعلم»[٣].

وتتركزُ حجج علماء القراءة لمن حقق الهمزتين من كلمة أو من كلمتين، على أمرين: الأول السماع، والثاني القياس، فالسماع جاءت به الرواية عن أكثر من نصف القراء المشهورين، والقياس ينبني على معاملة الهمزة معاملة غيرها من أصوات اللغة على الرغم من وصف نطقها بالثقل، فالثقل فيها نسبِيٌّ، والأصل أنه يجوز فيها أن تجتمع بمثلها، كما جاز ذلك مع غيرها من أصوات اللغة.

وإذا كان كِلا الفريقين من النحويين والقراء يحتجون بالسماع والقياس في تثبيت آرائهم فإن الأمر به حاجة إلى النظر في هذين الدليلين لدى الفريقين، حتى نتبين الرأي الراجح في هذه القضية.

---

(١) الزمخشري: الكشاف ٢/ ١٧٧.

(٢) قال أبو حيان (٥/ ١٥): «وذلك دَأْبُه في تلحين المقرئين، وكيف يكون ذلك لحناً وقد قرأ به رأس البصريين بين النحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارىء مكة ابن كثير، وقارىء مدينة رسول الله ﷺ - نافع».

(٣) النشر ١/ ٣٧٨- ٣٨٠.

ثالثاً: مناقشة حجج الفريقين:

إن وصف قراءة التحقيق في ﴿أئمة﴾ و﴿أأنذرتهم﴾ و﴿السفهاءُ ألَا﴾ بالشذوذ أو الضعف أو اللحن - يبدو في زماننا من الأمور الغريبة، لأن تحقيق الهمزتين هو المأخوذ به في قراءة القرآن اليوم في مثل هذه الكلمات. فهل ينبني هذا الوصف على أسس ثابتة لا تقبل المناقشة، وهل يتحتم علينا الاستمرار في وصف هذه القراءة بتلك الأوصاف؟

إن سيبويه حين وصف تحقيق الهمزتين بأنه رديءٌ، فإنه كان يعتمد على قلته في السماع عنده، لأنه قال: «وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأُناسٌ معه، وقد تكلم ببعضه العربُ، وهو رديءٌ»[1].

وهو حين يقرر ذلك فإنه كان يستند إلى ما هو مشهور في البصرة في القراءة القرآنية، ونطق العرب فيها. وتابعه نحاة البصرة ومَن قلَّدهم من البغداديين غير ملتفتين إلى رواية غيرهم أو رأيه، قال الزجاج: «وقوله ﴿أئمة الكفر﴾ فيها عند النحويين لغة واحدة: (أيمة) بهمزة وياء، والقراء يقرؤون (أئمة) بهمزتين، و(أيمة) بهمزة وياء، فأما النحويون فلا يجيزون اجتماع الهمزتين ههنا، لأنهما لا تجتمعان في كلمة، ومن قرأ (أئمة) بهمزتين فينبغي أن يقرأ (يا بني أأدَم) والإجماع أن آدم فيه همزة واحدة...»[2].

فاستقراء نحاة البصرة لهذه المسألة ناقص كما يبدو، فتحقيق الهمزتين وردت به الرواية عن:

١- أُناسٍ من العرب.

٢- عبدِ الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، وهو الذي قال عنه ابن

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٤٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٨٠.

سلاَّم: «أوَّل مَن بَعَجَ النحو، ومَدَّ القياسَ، [وشرح] العلل»[1].

٣- قراءِ أهل الكوفة: عاصمْ بن أبي النجود (ت١٢٧هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) وعن عبد الله بن عامر الدمشقي (ت١١٨هـ)، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت٢٠٤هـ) البصري، وخلف بن هشام البغدادي (ت٢٢٩هـ)، وقال الأخفش: «وتحقيقهما جميعاً قراءة أهل الكوفة، وبعض أهل البصرة»[2].

وإذا أخذنا الجانب العددي بالاعتبار في مَن رُوِيَ عنه تحقيق الهمزتين من القراء وجدنا أن ستة من القراء العشرة قرأوا بالتحقيق، وإذا كانت قراءة هؤلاء القراء لا تُقْبَلُ في تأسيس قاعدة لغوية عند البصريين، فإنه يدل على وجود خلل في منهجهم، وإلاَّ فإنَّ السماع يصحح كلا القراءتين، والقراءة قبل ذلك حجة قائمة بذاتها، وهي من أعلى مراتب السماع اللغوي، فلا أقل من أن توصف قراءة التحقيق بالجواز من هذا الجانب.

أما الاحتجاج بالقياس في رد قراءة تحقيق الهمزتين فإنه يبدو غير كاف في هذا الصدد، فَحَمْلُ كلمةِ (أَئمة) على (آدم) ليس قياساً مستوفياً للشروط، فإذا كان الإجماع قد انعقد على إبدال كل همزة ساكنة وقعت بعد همزة متحركة في مثل (آدم، وإيمان، وأُوتي) فإن الهمزة الثانية في (أئمة) لا تشبه تلك الهمزات، فهي وإن كانت ساكنة في الأصل إلا أنها محرَّكة بالكسرة في الاستعمال، فالأصل (أأْمِمَة) على وزن (أفْعلة)، ونقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية وأدغمت في الميم الثانية فصارت (أئمَّة). وهذه الكسرة معتدٌّ بها، لأن الهمزة الثانية لو كانت في حكم الساكنة لوجب إبدال الهمزة الثانية ألفاً عند التخفيف، وليس ياء، كما هو الواقع بالفعل، وهذا دليل على الاعتداد بهذه الكسرة، مما يجعل قياس (أئمة) على نحو (آدم) غير صحيح.

---

(١) طبقات الشعراء ص٦.

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٤.

ولعل حمل تحقيق الهمزتين على الأصل أقوى قياساً من القول بوجوب تخفيف الهمزة الثانية حملاً على (آدم)، فالهمزة على الرغم مما فيها من ثقل فإنها حرف يجري عليه ما يجري على غيره من حروف العربية، فالأصل أن يُنْطَقُ كلُّ صوت على صفته، وتتابعُ همزتين ليس بأصعب في النطق من تتابع همزة محققة تتبعها همزة بين بين، ولعل نطق كلمة (أئمة) بهمزتين ليس أكثر صعوبة من نطق (أيمة) بتخفيف الهمزة الثانية بين بين.

ومن أُصول النحاة في ترجيح ظاهرة لغوية أو صرفية أنهم لا يتابعون على الكلمة الواحدة أكثر من إعلال، فإذا كانت كلمة (أئمة) قد أُعلت بنقل الحركة، وما تبع ذلك من الإدغام، فإن تخفيف الهمزة الثانية فيها سوف يكون إجحافاً بالكلمة، ومن ثم فإن التخفيف في هذه الكلمة ليس بأولى من التحقيق، كما يظهر والله أعلم.

والخلاصة أنَّ وصف تحقيق الهمزتين المجتمعين من كلمة أو من كلمتين باللحن أو الضعف أو الشذوذ ليس بالأمر بالصائب، وينبغي إعادة النظر فيه، في ضوء الحقائق التي سردتها في هذا البحث، ويترجح عندي أن تحقيق الهمزتين في ﴿أئمة﴾ و﴿أأنذرتهم﴾ و﴿والسفهاءُ ألا﴾ وتحقيق الأولى وتسهيل الأخرى أمران متساويان من حيث السماع، ومتناظران من حيث القياس، بل يترجح عندي مذهب التحقيق للهمزتين على التسهيل للأسباب الآتية:

١- قوة تحقيق الهمزتين في السماع، ووروده في قراءة أكثر من نصف القراء العشرة، ووروده عن العرب أيضاً.

٢- ضعف مذهب مَن قاسه من النحويين على تسهيل الهمزة الثانية الساكنة في مثل (إيمان، وآدم، وأُوتي)، لتحرك الهمزة الثانية في ﴿أأنذرتهم﴾ و﴿أئمة﴾ ونحوها.

٣- قوة قياس تحقيق الهمزتين على نطق أيِّ حرفين يلتقيان من حروف

العربية، وقد قال الأخفش: «إلا أنَّا نحققهما في التعليم»(١) أي الهمزتين.

٤- تحقيق الهمزة المفردة، والهمزتين المجتمعتين من كلمة أو من كلمتين أيسر تناولاً، وأسهل تقعيداً من مذهب التسهيل الذي يصعب ضبط صوره في النطق أو التقعيد، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال سهولة تعليم النطق بالهمزتين في مثل ﴿أأنذرتهم﴾ و﴿أئمة﴾ بالتحقيق، وصعوبة ضبط نطق ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت] بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وهو الموضع الوحيد الذي رواه حفص عن عاصم بتسهيل الهمزة الثانية(٢). ولعل ذلك يفسِّرُ ما حصل في المناظرة بين أبي عمرو بن العلاء (ومذهبه التسهيل) وابن أبي إسحاق الحضرمي (صاحب التحقيق)، فقد قال أبو عمرو: «ما ناظرني أحدٌ قط إلا غلبته وقطعته إلا ابن أبي إسحاق فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة [والي البصرة] في الهمز، فقطعني»(٣).

٥- مذهب التحقيق هو الذي يأخذ به معظم الناطقين بالعربية الفصحى اليوم.

فلا بأس إذن من القول بجواز تحقيق الهمزتين، إن لم نقل إنه المذهب الراجح، على الرغم من رفض نحاة البصرة المتقدمين له، «فلسنا مُتَعبِّدِين بأقوال نحاة البصرة»(٤) ما دمنا نتبع الدليل ونستند إلى الحجة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٤.

(٢) ينظر: الداني: التيسير ص١٩٣.

(٣) الزجاجي: مجالس العلماء ص٢٤٣.

(٤) أبو حيان: البحر المحيط ٤/ ٢٧١.

حركةُ هاءِ الكنايةِ في القرآنِ الكريمِ(١)

مقدمة

الحمدُ للهِ، والصلاةُ والسلامُ على سَيِّدِنا محمدٍ رسولِ الله، وبعد:

فإنَّ قارىء القرآن الكريم تلفت نظره بعض صور النطق المتعلقة بهاء ضمير الغائب، لمخالفتها ما جرى عليه أكثر الكلام العربي في القرآن وغيره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ ۝٦٣﴾ [الكهف]، ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ ۝١٠﴾ [الفتح]، و﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ۝١١١﴾ [الأعراف]، و﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ۝٢٨﴾ [النمل]، و﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ۝٥٢﴾ [النور]، و﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ۝٦٩﴾ [الفرقان]، ونحو ذلك.

وكثيراً ما سمعتُ بعض طلبة العلم وغيرهم ممن له اهتمام بقراءة القرآن يتساءلون عن علة مجيء تلك الأمثلة على تلك الصورة من النطق، وفيها ما فيها من تغيير الحركة أو حذفها أو إشباعها، قياساً على ما هو معروف من قواعد نطق هاء ضمير الغائب في كلام العرب وقراءة القرآن الكريم.

ودفعتني الرغبة في خدمة قراء القرآن إلى البحث في مصادر اللغة وكتب قراءة القرآن عن قواعد نطق هاء الضمير ومذاهب العرب فيها، وما قاله علماء القراءة في توجيه تلك الأمثلة، للوصول إلى فهم مناسب لها، يزيل ما علق لدى البعض من تساؤل حولها، ويكشف عن أصولها في الكلام العربي.

---

(١) منشور في المجلة العلمية لجامعة تكريت العدد ٤ المجلد ٨، لسنة ٢٠٠١ ص١-٣٦.

وسوف أتناول بحث الموضوع من خلال المبحثين الآتيين:

الأول: هاء الكناية في كلام العرب.

الثاني: هاء الكناية في القرآن الكريم.

وهناك حقيقة يلزم تذكير القارىء بها، وهي أنَّ قراءة القرآن سُنَّةٌ متبعة. لا مجال للاجتهاد فيها، وأنها قد تواتر نقلها من لدن عصر الصحابة رضي الله عنهم إلى عصرنا، وأن البحث في ما ورد من ظواهر لغوية في قراءة القرآن هو لتوضيح ما قاله العلماء في توجيهها، لا للحكم عليها، وإذا قصرت العبارة عن تحقيق هذا الهدف فإنما ذلك يرجع إلى قصور الباحث، والله الموفق للصواب. وإليه المرجع والمآب.

المبحث الأول

هاء الكناية في كلام العرب

الكِنَايَةُ مصطلح قديم في التراث النحوي العربي، وهو من مصطلحات نحاة الكوفة، ويقابله مصطلح الضمير لدى نحاة البصرة[١]. وقد غلب استخدام مصطلح الضمير في العصور المتأخرة وفي زماننا، لكني وضعت مصطلح هاء الكناية في عنوان البحث متابعة لعلماء قراءة القرآن الذين عقد أكثرهم في كتبهم باباً بعنوان (باب هاء الكناية)[٢].

وللضمائر في العربية أقسام كثيرة، فهي تقسَّمُ إلى ضمائر التكلم والخطاب والغَيبة، وإلى متصلة ومنفصلة، ومرفوعة ومنصوبة ومجرورة، ومفردة ومثناة ومجموعة، ومؤنثة ومذكرة، وقد بحث النحاة هذه الأقسام عند حديثهم عن المعرفة والنكرة، وتَتَبُّعُ كلِّ ما قالوه في ذلك أمر يخرج عن خطة البحث، لأنه يسعى إلى معالجة نوع واحد من ضمائر العربية، وهو ضمير المفرد الغائب المتصل ويركز على حركة هذا الضمير في السياقات التي يرد فيها في الكلام العربي عامة، وفي القرآن الكريم خاصة.

ومما هو معروف أَنَّ ضمير المفردة الغائبة يلزم شكلاً واحداً هو (ها) في جميع السياقات التي يرد فيها، نحو: لَها وبِهَا وعلَيْهَا وعَنْهَا وكتابُهَا، وما أشبه ذلك. أمَّا ضمير المفرد الغائب فإنه لا يلزم حالة واحدة، فقد يأتي متبوعاً بضمة أو واو أو كسرة أو ياء، وقال أكثر النحاة: إن أصل حركة هاء الضمير

---

(١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٢، والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٥٦.

(٢) ينظر: الداني: التيسير ص٢٩، وابن الجزري: النشر ١/ ٣٠٤.

الغائب هو الضم[١]. وإن الهاء وحدَها هي الضمير وتلحقها الضمة أو الواو تقوية لها، لخفاء صوت الهاء[٢]. ويُنْسَبُ إلى الزَّجَّاج أنه زعم أنَّ الضمير من مجموعهما[٣]، وقد ورد في بعض المصادر ما يفهم منه خلاف ذلك[٤].

وذهب رضي الدين الاستراباذي إلى أن ضمير الغائب المتصل مختصر من ضمير الغائب المنفصل، حيث قال: «ولما أرادوا وضع المنصوب المتصل الغائب، من هذا القسم، اختصروا مُفْرَدَيْه[٥] من المرفوع المنفصل الغائب. فحذفوا حركة الواو والياء من (هُوَ) و(هِيَ) وقلبوا ياء (هي) ألفاً، فصار (ها). لأن ضمير المذكر إذا ولي الكسر تقلب واوه ياء نحو (بِهي)، لما نذكره. فخافوا التباس المؤنث بالمذكر»[٦]. وقد صرح في موضع آخر «أن غائب الضمير المتصل منصوبة أو مجرورة مختصر من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو»[٧].

وما ذهب إليه الرضي أمر لا يستبعده العقل، وذلك لظهور حرف الهاء في ضمائر الغيبة بجميع أشكالها، على الرغم من أن النحاة والصرفيين يخرجون الضمائر من مباحث الصرف لكونها غير مشتقة في رأيهم، لكن المتأمل يلمح بعض العلاقات الصوتية بين ضمائر العربية، تحمل على الاعتقاد بوجود نوع من الروابط الاشتقاقية بينها، وهذه قضية لا تشكل أساساً من الأسس التي ينبني عليها هذا البحث. وهي تستحق أن تُدرس في بحث مستقل.

ومهما يكن من أمر فإن الكلام في حركة هاء الكناية يمكن أن يستوفى من

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/ ١٩٥، والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٥٨.
(٢) المبرد: المقتضب ١/ ٢٦٤، وابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٩٢.
(٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٧، والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٥٩.
(٤) الرضي: شرح الشافية ٢/ ٣٠٨.
(٥) لعله يريد: المذكر والمؤنث.
(٦) شرح الكافية ٢/ ١١.
(٧) شرح الشافية ٢/ ٣٠٧.

خلال بحث نقطتين اثنتين: الأولى عن نوع الحركة، والأخرى عن إشباع تلك الحركة وتركه.

١ - الكلام في نوع هاء الكناية:

الضمائرُ مبنيةٌ، أي أنَّ أواخرها تلزم حالة واحدة، وكان حق ضمير الغائب لزوم حالة واحدة، كما لزم ضمير الغائبة الألف، لكنَّ عِلَلاً صوتيةً، وأُخرى لهجية جعلت حركة آخره تتنوع تنوعاً لا يخرجه عن كونه مبنياً، ويتحصل من أقوال علماء العربية أن للعرب في حركة هاء الكناية مذهبين، هما:

المذهبُ الأول: تحريكُهُ بالضم مطلقاً، وهو مذهب قريش وأهل الحجاز ومن جاورهم.

المذهب الثاني: تحريكه بالضم إلا إذا وقع بعد ياء أو كسرة فإنه يُحَرَّكُ بالكسر، وهو مذهب أهل نجد من بني تميم وقيس وأسد.

صَرَّحَ بذلك أبو حيان في «ارتشاف الضَّرَبِ» وهو يتحدث عن حركة الهاء في مثل: فيهِ وعليهِ وبهِ، فقال: «فلغة الحجاز ضم الهاء مطلقاً في هذا وفي غيره، نحو ضربتهُ وبهُ وإليهُ. ولغة غيرهم كسرها بعد الكسرة وبعد الياء. وقال الفراء: قريش وأهل الحجاز ومن جاورهم من فصحاء اليمن يرفعون الهاء من ﴿نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ ⁽٦⁾﴾ [الحجر] وعليهُما وعليهُم وعليهُن، ولا ريب فيهُ، ونزلت بهُ. وأهل نجد من بني تميم وقيس وأسد يكسرونها»[(١)].

وما ورد في كتب علماء العربية الأوائل يؤيد ما جاء في قول الفراء الذي نقله أبو حيان. فهذا سيبويه يقول: «اعلم أنَّ أصلها الضم وبعدها الواو، لأنها في الكلام كله هكذا، إلا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك، وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل. فالهاء تُكْسَرُ إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة... وذلك قولك -: مررتُ بهي قبل، ولديهي مالٌ، ومررت بدارهي

---

(١) ارتشاف الضرب ١/٤٦٧.

قبل. وأهل الحجاز يقولون: مررت بهُو قبل، ولديْهُو مالٌ، ويقولون: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦوبدارِهُو ٱلْأَرْضَ ۝﴾ [القصص]»[1].

«ونصَّ على ذلك أيضاً المبرد في «المقتضب»، وهذه مقتطفات مما قاله: «والناس عامة للكسرة، والياء بعدها أكثر استعمالاً، فأما أهل الحجاز خاصة فعلى الأمر الأول، فهم يقرؤون: ﴿فخسفنا بهو وبدارهو الأرض﴾ لزموا الأصل... ومن لزم اللغة الحجازية قال: عليهُ مالٌ... وذلك قولك على قول العامة: عليهي مال، وعلى قول أهل الحجاز: عليهو مال، ﴿فألقى عصاهو فإذا هي﴾ [الشعراء: ٣٢]، وهذا أبوهو فاعلم»[2].

والذي استقر عليه النطق في العربية الفصحى في زماننا في حركة هاء الكناية هو المذهب الثاني، فيقال: مَالُهُ كثيرٌ، وعندَهُ علمٌ غزيرٌ، ولَهُ بيتٌ كبيرٌ، بالضم. ويقال: علَيْهِ دينٌ، وبِهِ عِلَّةٌ، وفيهِ دناءَةٌ، بالكسر.

وعلَّلَ علماء العربية ذينك المذهبين في حركة هاء الكناية، فأما لزوم الضم، وهو مذهب أهل الحجاز، فعلى الأصل، إذ الأصل في هذه الهاء الضم[3]، وأما من كسرها بعد الكسرة أو الياء فإنه استثقل الضمة بعد الكسرة، لأنَّ: «الهاء» حرف (خفي)، فهو إذن حاجز غير حصين، فكأن الواو الساكنة وَلِيَتِ الكسرة أو الياء، فقلبت ياءً وكُسِرَتِ الهاء لأجل الياء بعدها»[4].

وما ذهب إليه علماء العربية من تعليل حركة هاء الكناية أمر لا يخرج عن قواعد اللغة ومذاهب العرب في كلامها، فأهل الحجاز أرادوا حين ألزموا الهاء الضم أن تكون هاء المذكر تلزم حالة واحدة كما لزمت هاء المؤنثة حالة

(١) الكتاب ٤/ ١٩٥.
(٢) المقتضب ١/ ٣٧، وينظر: ابن السراج: الأصول ٢/ ٣٨٠، والرضي: شرح الكافية ٢/ ١١، والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٥٨.
(٣) سيبويه: الكتاب ٤/ ١٩٥، والمبرد: المقتضب ١/ ٣٧.
(٤) الرضي: شرح الكافية ٢/ ١١، وينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٣.

واحدة، وهم قد احتملوا الثقل في نطق الضمة بعد الكسرة والياء في نحو بهُ وفيهُ لكون الهاء قد فَصَلَتْ بينهما، ولم يلتفتوا إلى ما فيها من خفاء، وهم أهل التفخيم والفتح في الكلام. أما أهل نجد فإنهم يضمون الهاء إلا إذا عرض الثقل بسبب وجود الكسرة قبل الضمة، وكرهوا النطق بها كما كرهت العرب النطق ببناء (فِعُل)، لاسيما أنهم أهل الإمالة والترقيق. وقد شَبَّهَ سيبويه كسر هذه الهاء بالإمالة. فقال: «فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياء، لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة، فالكسر هاهنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها...»[١].

٢- الكلام في إشباع حركة هاء الكناية واختلاسها:

إشباع حركة هاء الكناية يعني إطالتها حتى تكون حرف مدٍّ، فالضمة تتحول إلى واو، والكسرة تتحول إلى ياء، واختلاسها يعني هنا النطق بها تامة غير منقوصة. وللعرب في نطق حركة هاء الكناية مذاهب بحسب ما يسبقها من حركة أو سكون، وبحسب نوع الحرف الساكن. وهذا ملخص لحالاتها:

الحالة الأولى: بعد حرف متحرك. قال سيبويه: «فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا...»[٢]. وذلك نحو: لهُ و، وعندَهُ و، وكتابُهُ و، وكتابَه و، وبكتابِهُ و، على لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: كتابِهِ ي.

قال الرضي: «وبنو عقيل (وبنو) كلاب يجوِّزون حذف الوصل أي الواو والياء بعد المتحرك اختياراً، مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها، نحو: بِهِ غلامُهُ. ويجوِّزون تسكين الهاء أيضاً كقوله:

فَبِتُّ لَدى البيتِ العتيقِ أُرِيغُهُ ... ومِطْوَايَ مشتاقانِ لَهْ أَرِقَانِ[٣]

---

(١) الكتاب ٤/ ١٩٥.

(٢) الكتاب ٤/ ١٩٠، وينظر: ابن السراج: الأصول ٢/ ٣٧٩.

(٣) ينسب البيت ليعلى الأحول الأزدي. ومطواي: صاحباي، (ينظر: المبرد: المقتضب ١/ ٣٩، وابن جني: الخصائص ١/ ١٢٩، والمنصف (له) ٣/ ٨٤).

وغيرهم يجوزونهما أي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختياراً»[1]. وقال أبو حيان: «والاختلاس وتسكين الهاء عند سيبويه ضرورة، وحكاهما الكسائي عن بني كلاب وبني عقيل، تقوله: لَهُ وبِهِ، ولَهْ وبِهْ، وقرأ أبو جعفر ﴿بِهِ﴾ ويعقوب ﴿بيدِه﴾ بالاختلاس على هذه اللغة»[2].

الحالة الثانية: بعد حرف ساكن، والحرف الساكن قد يكون لين أو حرفاً صحيحاً، فإن كان الساكن حرف لين ومد، فإن سيبويه اختار حذف الحرف بعد الهاء وإبقاء الحركة حيث قال: «فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن، لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو، تشبههما في المد وهي أختهما، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا، وهو أحسن وأكثر. وذلك قولك: عَلَيْهِ يا فتى، ولَدَيْهِ فلان، ورأيت أباهُ قبلُ، وهذا أبوهُ كما ترى. وأحسن القراءتين: ﴿وَنَزَّلْنَهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء]، و﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴿١٧٦﴾﴾ [الأعراف]، و﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴿٢٠﴾﴾ [يوسف]، و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾﴾ [الحاقة]، والإتمامُ عربيٌّ»[3].

فإن كان الساكن قبل الهاء حرفاً صحيحاً فإن سيبويه رَجَّحَ إثبات الواو والياء بعد الهاء حيث قال: «فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرفُ لين أثبتوا الواو والياء في الوصل. وقد يَحذفُ بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً، لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرفٌ خفيٌّ نحو الألف، فكما كرهوا التقاء الساكنين في أين ونحوهما كرهوا أن لا يكون بينهما حرفٌ قويٌّ. وذلك قول بعضهم: مِنْهُ يا فتى، وأصابتْهُ جائحةٌ، والإتمام أجود، لأنَّ هذا الساكن ليس بحرف لين، والهاء حرف متحرك»[4].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ١١.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٧.

(٣) الكتاب ٤/ ١٨٩.

(٤) الكتاب ٤/ ١٩٠.

ووافق المبردُ سيبويه في ما كان فيه الساكن قبل الهاء حرف لين[1]. لكنه خالفه فيما كان فيه الساكن حرفاً صحيحاً، فخيَّرَ بين حذف الواو والياء وإثباتهما حيث قال: «فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين، فأنت مخيَّرٌ، إن شئت أثبتَّ وإن شئت حَذَفْتَ»[2].

ونقل علماء العربية رأي سيبويه والمبرد في هذه المسألة، ورجحوا ما اختاره المبرد على ما أخذ به سيبويه، فقال الرضي: «وقد اختار سيبويه إثبات الصلة بعد الهاء إذا كان الساكن الذي قبلها حرفاً صحيحاً، نحو منهو وأصابتهو، وحذفها إذا كان الساكن حرف علة، نحو ذُوقُوْهُ وعَصَاْهُ ولدَيْهِ وفِيْهِ. ولم يفرق المبرد بين الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء، وهو الحق، إذ شَبَهُ التقاء الساكنين في الكل حاصلٌ، وعليه جمهور القراء، نحو ﴿منهُ آيات﴾ [آل عمران: ٧] و﴿فيهِ آياتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ولو عكس سيبويه لكان أنسب، لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما لَيِّناً أهون منه إذا كان أولهما صحيحاً»[3].

وقال السيوطي: «إذا وقعت الهاء بعد ساكن فالأفصح اختلاسها سواء كان صحيحاً، نحو: مِنْهُ وعَنْهُ وأكْرِمْهُ، أو حرف عِلة نحو: فيهِ وعَلَيْهِ، هذا رأي المبرد وصحَّحُه ابن مالك، وخصَّ سيبويه ذلك بحرف العلة...»[4].

ويبدو أن من نقل كلام المبرد من علماء العربية لم يدقق فيه، إذ يقولون إن المبرد يَسَوِّي بين حركة الهاء في (عليه) و(منه)، والواقع أنه يرجح في (عليه) حذف الياء، ويخيِّرُ في (منه) بين حذف الواو وإثباتها. ويبدو أن هذا الوهم قديم، فالسيرافي يقول: «واختار أبو العباس حذف الصلة في مِنْهُ وأصابَتْهُ، ولم

---

(١) المقتضب ١/ ٣٧.
(٢) المقتضب ١/ ٣٨.
(٣) شرح الشافية ٢/ ٣٠٧.
(٤) همع الهوامع ١/ ٥٩. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٧.

يُفرِّق بين حرف اللين وغيره»[١].

وقد استقرَّ الأمر في العربية الفصحى في زماننا على حذف الواو والياء بعد هاء الكناية والاكتفاء بالضمة والكسرة، إذا كان ما قبل الهاء ساكناً، سواء كان حرفاً صحيحاً أو حرف لين، فيقال: مِنْهُ وأكرمْهُ، وفيهِ وعليهِ، بضمة وكسرة فقط، وتُرِك ما كان جائزاً من إلحاق واو أو ياء بعد الهاء.

الحالة الثالثة: بعدَ فِعْلٍ معتلِ الآخر مجزوم، وذلك في مثل: يَرْضى ويغزو ويرمي، إذا اتصل بهذه الأفعال هاء الكناية ووقعت مجزومة فإن حرف اللين والمد في آخرها يُحذف للجزم، فتتحول: يرضاه ويغزوه ويرميه إلى لم يَرْضَهُ، ولم يَغْزُهُ ولم يَرْمِهِ. وحكم هذه الهاء أن توصل بواو أو ياء لتحرك ما قبل الهاء، فيكون النطق: لم يَرْضَهُو، ولم يَغْزُهُو، ولم يَرْمِهِي.

وقد نص علماء العربية على جواز الإشباع والاختلاس والإسكان في هذه الحالة[٢]. وعللوا ذلك بقولهم: أما الإشباع فبالنظر إلى النظر، لأنها بعد حركة، وأما الاختلاس فبالنظر إلى الأصل لأنها بعد ساكن قد حذف للجزم، وأما الإسكان فبالنظر إلى حلول الهاء محل المحذوف، وحَقُّهُ الإسكان لو لم يكن معتلاًّ[٣]، أو إجراءً للوصل مجرى الوقف[٤].

والملاحظ أن أكثر ما خرج على الأُصول العامة لحركة هاء الكناية في القراءات القرآنية هو من هذا النوع[٥]، على ما سنوضح في الفقرة الآتية من هذا البحث إن شاء الله.

الحالة الرابعة: في الوقف، قانونُ العربية أنَّ الوقف بالسكون، وهذه القاعدة

---

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/١٨٩ هامش (٢).

(٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٤٦٨.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ١/٥٩.

(٤) الرضي: شرح الكافية ٢/١١.

(٥) ابن الجزري: النشر ١/٣٠٥.

تنطبق على حركة هاء الكناية، سواء كان ما قبل الهاء ساكناً أو متحركاً، وسواء كانت الحركة ضمة أو كسرة، متبوعة بواو أو ياء أم لا، فتقول: مِنْهْ، ولَهْ، وعَلَيْهْ، وفِيْهْ، ونحو ذلك، في الوقف. قال سيبويه: «فلم يكن فيه في الوقف إلا الحذف»[1]، وقال المبرد: «فإذا وقفتَ وقفتَ بالهاء وحدَها»[2]. وقال الرضي: «هذا الذي ذكرناه كله حال الضمير الغائب المفرد المذكر في الوصل، فإذا وقفتَ عليه فلا بد من ترك الصلة، سواء كانت ثابتة في الوصل، نحو: بهي ولَهُو، اتفاقاً، ومِنْهُو وعَلَيْهِي عندَ بعضهم، أو لا، نحو: مِنْهُ وعَلَيْهِ عند الأكثرين... لا بدَّ من إسكان الهاء في الوقف سكنَ ما قبله أو تحرك»[3].

الحالة الخامسة: عند التقاء ساكنين، إذا كان ما قبل هاء الكناية متحركاً فإنها توصل بواو بعد الضمة والفتحة، وتوصل بياء بعد الكسرة والياء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وكانَ لَهُو ثَمَرٌ فقالَ لصاحبِهِ ي وهو يُحَاوِرُهُ وَأَنا أكثر منك مالاً وأَعزُّ نفراً﴾ [الكهف: ٣٤]. وإذا وقعت واو الصلة أو ياؤها قبل همزة فإنها تمد مدّاً زائداً، على نحو ما تلاحظ في ﴿يحاورهُ وَ أَنا﴾، ويسمى مد الصلة، وهو نوع من أنواع المد الجائز المنفصل.

وإذا وقعت تلك الواو والياء قبل همزة الوصل، فإن ذلك يعني التقاء الساكنين، واو الصلة أو ياؤها والحرف الساكن بعد همزة الوصل التي تسقط عند إدراج الكلام. وتُطَبَّقُ حينئذ قواعد التخلص من التقاء الساكنين، وذلك بحذف الحرف الأول إذا كان حرف مد وإبقاء الحركة دليلاً عليه[4]، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ ﴿١﴾﴾ [الكهف]، وقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴿٤٠﴾﴾ [التوبة]، والأمثلة على هذا كثيرة.

---

(١) الكتاب ٤/ ١٩١.

(٢) المقتضب ١/ ٢٦٤.

(٣) شرح الشافية ٢/ ٣٠٩.

(٤) ينظر: الرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٢٥.

وهذه الحالة، أعني حذف حرف المد عند التقاء الساكنين، ليست خاصة بهاء الكناية، إنما هي تنطبق على كل حالة يقع فيها حرف ساكن بعد حرف المد. وإنما خصصتها بالذكر متابعة لعلماء السلف في إدراجها ضمن مباحث هاء الكناية[1].

---

(١) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٣٠٤.

المبحث الثاني
هاء الكناية في قراءة القرآن

لا يعني تخصيص فقرة مستقلة لدراسة هاء الكناية في قراءة القرآن أن لها قواعد غير تلك التي عرضناها في الفقرة السابقة من البحث، فإنَّ ما أشرنا إليه من القواعد التي استقرت في العربية الفصحى هي ذاتها التي يجري عليها نطق هاء الكناية في قراءة القرآن إلا مواضع قليلة قرأها بعض القراء بوجوه هي جائزة في العربية مما أشرنا إليه من قبل، لا تتجاوز بضعة عشر موضعاً، ولا عجب في ذلك، فإن هذه الهاء «كثيرة الدور في القرآن جداً»[1].

وعقد أكثر المؤلفين في القراءات القرآنية باباً لبحث هاء الكناية وبيان مذاهب القراء فيها، وملخص ما قالوه في ذلك[2]: أنَّ هاء الكناية إن تقدمها ساكن فلا يخلو الساكن أن يكون ياءً أو غيرها، فإن كان ياء فإنَّ ابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل، وإن كان غير ياء وصلها بواو، والباقون من القراء يكسرونها بعد الياء ويضمونها بعد غيرها من غير صلة، إلا أن حفصاً عن عاصم يضمها في موضعين: قوله تعالى: ﴿وما أنسانيهُ إلا الشيطان﴾ [الكهف: ٦٣]، و﴿عاهد عَلَيْهُ الله﴾ [الفتح: ١٠]. ووافق حفصٌ ابنَ كثير على الصلة في حرف واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ويخلدْ فيهِ ي مهانا﴾ [الفرقان: ٦٩].

وإنْ تقدَّمَ هاءَ الكناية متحركٌ وهو فتح أو ضم فالأصل أن توصل بواو

---

(١) ابن الباذش: الإقناع ١/ ٤٩٥.

(٢) ينظر: ابن الباذش: الإقناع ١/ ٤٩٦- ٥٠٣، والعطار: غاية الاختصار ١/ ٣٧٧- ٣٨٦، وابن الجزري: النشر ١/ ٣٠٤- ٣١٣، والدمياطي: إتحاف فضلاء البشر ص٣٤- ٣٧.

لجميع القراء. وإن كان المتحرك كسراً فالأصل أن توصل بياء عن الجميع، وقد خرج عن هذه الأصول من المتحرك ما قبله اثنا عشر حرفاً في عشرين موضعاً، وهي: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ و﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ ۝٧٥﴾ [آل عمران]، و﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٤٥] و[الشورى: ٢٠]، و﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۝١١٥﴾ [النساء]، و﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ۝٧٥﴾ [طه]، و﴿وَيَتَّقْهِ ۝٥٢﴾ [النور]، و﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ۝٢٨﴾ [النمل]، و﴿يَرْضَهُ لَكُمْ ۝٧﴾ [الزمر]، و﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد]. و﴿خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ و﴿شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة]، و﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: ١١١] و[الشعراء: ٣٦]، و﴿بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٧، ٢٤٩].

وليس من هدف هذا البحث مناقشة جميع هذه المواضع، لأن ما يتعلق منها بقراءة حفص عن عاصم، وهو ما يهم أكثر قراء القرآن في بلادنا الوقوف عليه. عدد قليل من تلك المواضع، فأكثرها يتعلق بقراءات أُخرى لا يعرفها إلا المتخصصون بعلم القراءات.

أما المواضع التي تخص قراءة عاصم برواية حفص عنه فستُّ كلمات هي: ﴿أَرْجِهْ﴾، و﴿فألْقِهْ﴾، و﴿ويتَّقْهِ﴾، و﴿وما أنسانِيهُ﴾، و﴿عليهُ اللهَ﴾، و﴿ويخلدْ فيهِ ي مُهَاناً﴾. ويمكن أن تدرس هذه الكلمات بحسب نوع الظاهرة في كل كلمة من خلال ثلاث مجموعات:

الأولى: الكلمات التي سكن فيها الهاء أو الحرف الذي قبله، وهي الكلمات الأولى والثانية والثالثة، والمجموعة الثانية: الكلمات التي تحرك فيها الهاء بالضمة بعد الياء الساكنة، وهي الكلمتان الرابعة والخامسة، والمجموعة الثالثة: ما وُصِلَت فيه الهاء بياء بعد الساكن، وهي الكلمة السادسة. وهذا عرض لما قاله الدارسون في هذه الكلمات.

المجموعة الأولى: تسكين الهاء أو الحرف الذي قبله:

ورد ذلك في الآيات الكريمة الآتية:

١- ﴿قالوا: أرْجِهْ وأخاه وأبعثْ في المدائن حاشرين﴾ [الأعراف: ١١١]،

ومثلُها في [الشعراء: ٣٦].

٢- ﴿اذهبْ بِكتابي هذا فألْقِهْ إليهم﴾ [النمل: ٢٨].

﴿ومَن يطعِ اللهَ ورسولَهُ وَيَخشَ الله ويَتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون﴾ [النور: ٥٢].

إن الأفعال الثلاثة التي اتصلت بها هاء الكناية في هذه المجموعة تشترك بصفتين، الأولى: أنها أفعال معتلة الآخر، أي أنَّ آخرها حرف علة، فـ(أرجه) من (أرجى) المخفف من أرجأ، و(ألقه) من ألقى، و(يتقه) أصله يتقي. والصفة الثانية أن هذه الأفعال قد حُذِفَ منها حرف العلة الواقع قبل هاء الضمير.

فأرجِهْ فعل أمر مبني على حذف الياء، وأَلْقِهْ مثله، ويتقه مجزوم بحذف الياء لأنه معطوف على فعل الشرط (يطع).

وهاتان الصفتان تشترك فيهما جميع الأفعال التي اتصلت بها هاء الضمير وخالف فيها بعض القراء الأصول العامة لنطق حركة الهاء، وذلك في: يؤدِّهِ، ونؤْتِهِ، ونُوَلِّهِ، ويَرْضَهُ، ويَرَهُ، ولعل ما ورد فيها من نطق له ارتباط بما فيها من اعتلال، وما حصل فيها من حذف. ونحن نركز الحديث هنا على الكلمات التي وردت في قراءة حفص عن عاصم، وما قاله العلماء حولها:

١- أَرْجِهْ:

قرأهُ حفص عن عاصم بإسكان هاء الضمير، وكان قياس نطقه كسرَ الهاء ووصلَها بياء (أَرْجِهي)، وقرأهُ حمزة مثل عاصم أيضاً، وفي الكلمة قراءات أخرى مذكورة في كتب القراءات[(١)].

قال الفراء في توجيه هذه القراءة: «وقد جَزَمَ الهاء حمزة والأعمش، وهي

---

(١) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص٢٨٧، والداني: التيسير ص١١١.

لغة للعرب: يقفون على الهاء المكني عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها»[١].

ويبدو أن نحاة البصرة ومن تابعهم قد أساءوا فهم قراءة الإسكان التي قرأ بها أكثر أهل الكوفة، وكان الزجاج قد قال: «فأما من قرأ (أَرْجِهْ) بإسكان الهاء فلا يعرفها الحذاق بالنحو، ويزعمون أن هاء الإضمار اسم لا يجوز إسكانها. وزعم بعض النحويين أن إسكانها جائز وقد رويت لعمري في القراءة إلا أنَّ التحريك أكثر وأجود»[٢]. لكن النحاس قال: «وإسكانها لحن، ولا يجوز إلا في شذوذ من الشعر»[٣]. وانساق مكي وهو يعلل هذه القراءة خلف حملة البصريين على قراءة الإسكان وحكم بضعفها حيث قال: «ومن أسكن الهاء فعلى نية الوقف، أو على توهم أنها لام الفعل، فأسكن للبناء أو للجزم، وكل هذا في إسكان الهاء ضعيف... والإسكان أضعف القراءات في هذه الكلمة»[٤].

وذكر ابن خالويه في كتاب «الحجة» وجهين في تعليل قراءة الإسكان، حيث قال: «وأما من أسكن الهاء فله وجهان: أحدهما أنه توهم أن الهاء آخر الكلمة فأسكنها دلالة على الأمر، أو تخفيفاً لمَّا طالت الكلمة بالهاء»[٥].

وقال ابن زنجلة: «وقرأ عاصم وحمزة: (أَرْجِهْ) بترك الهمزة وسكون الهاء. وحجتهما ذكرها الفراء، قال: إن من العرب من يسكن الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول: ضربتُهْ ضرباً شديداً، فينزلون الهاء وأصلها الضمة بمنزلة (أنتم) وأصل الميم الرفع ولم يصلوها بواو. والذي يدل على ما قال أنك تردها إلى الأصل مع المضمر فتقول: (رأيتموه)، قال الله تعالى: ﴿فقد رأيتموه وأنتم تنظرون﴾

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٨٨.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٤.
(٣) إعراب القرآن ١/ ٦٣٠.
(٤) الكشف ١/ ٤٧١.
(٥) الحجة ص١٣٤.

[آل عمران: ١٤٣]، فأَجْرَيَا الهاء وأصلها الضم مُجرى الميم»[١].

ويتحصل من قول مكي وابن خالويه وابن زنجلة في تعليل قراءة الإسكان خمسة وجوه هي:

١- أنها لغة لبعض العرب، وسبقت الإشارة إلى أنها لغة لبني كلاب وبني عقيل.

٢- إسكان الهاء على نيَّة الوقف، أي أي إلى إجراء حكم الوقف على الوصل.

٣- توهم أن الهاء آخر الكلمة، أي لام الفعل فأسكن لأنه فعل أمر.

٤- إسكان الهاء تخفيفاً.

٥- تشبيه الهاء بميم ضمير الجماعة في أن كلاًّ منهما أصله الضم، فلما كان الميم يلحقه السكون حمل الهاء عليه في هذه القراءة.

إن سبب تضعيف نحاة البصرة لهذه القراءة تمسكهم بالقياس ووجوب اطراد القواعد، فالجزم عندهم من خصائص الأفعال، والهاء ضمير من الأسماء، وهو مبني على الضم، فهم لا يتصوَّرون أن يلحقه السكون في غير الوقف، ومن هنا قالوا عن الإسكان بأنه لا وجه لهم عند البصريين في القياس[٢].

وما ذكره علماء الاحتجاج للقراءة من وجوه كافٍ في إخراج هذه القراءة من دائرة الضعف إلى القوة. ويمكن أن يعاد النظر إلى الفعل (أرجه) وتحليل بنائه الصرفي، مما يساعد على تفهم اختيار عاصم لهذه القراءة دون غيرها. فأصلُ الفعل (أرجأ يُرْجِىءُ) مثل أخطأ يخطىء، وأقرأ يُقرىء، وللعرب في نطق هذا النوع من الأفعال مذهبان: الأول تحقيق الهمزة فيقال: أرجأ، ولم يُرْجِىءْ،

---

(١) حجة القراءات ص٢٩٠، وينظر: الفراء: معاني القرآن ١/ ٢٢٣.

(٢) ينظر: الرازي: التفسير الكبير ١/ ٢٠٧.

والثاني: تخفيف الهمزة فَيُبْدَلُ منها حينئذ ألف في الماضي وياء في المضارع، فيقال: أَرْجَى مثل أعطى، يُرْجِي مثل يُعْطِي، ولم يُرْجِ مثل لم يُعْطِ، ويقال في الأمر: أَرْجِ مثل أعْطِ، ويقال في أَمْرِ المؤنثة: أرْجي مثل أعْطِي[1].

وقد قُرِيءَ هذا الفعل بالهمز وتركه، وبوصل الهاء بواو أو ياء وبالاختلاس: أرجئْهُ، وأرجئْهو، وأرْجِهِ، وأرْجِهِي، وقرأ عاصم وحمزة [والأعمش]: أَرْجِهْ[2]. ويتراءى لي أن عاصماً حين اختار ترك الهمز في هذا الفعل وجد أن (أرجهي) أقرب ما تكون إلى خطاب المؤنثة (أرجيهي) وأراد أن يبتعد عن هذه الصيغة، فلم يقرأ (أرجهِ) لأنها صيغة مرجوحة بجانب (أرجهي)، فاختار القراءة بالإسكان (أرْجِهْ)، فتتحقق بذلك الخفة في نطق الكلمة إضافة إلى أنها جاءت في صيغة فعل الأمر من (أَفْعَلَ)، فأرْجِهْ على وزن (أَفْعِلْ) شكلاً لا اشتقاقاً، وهي على وزان أكرِمْ وأخرِجْ، وعوملت الهاء معاملة لام الكلمة، لا تَوَهُّماً كما ذهب إليه بعض علماء السلف، وإنما قصداً لتأكيد صيغة الأمر، نظراً لما أصاب هذا الفعل من إبدال الهمزة وما لحقه من حذف الياء.

فقد تكون هذه القراءة حين اختارها عاصم دليلاً على فصاحة عالية، وعاصم كان موصوفاً بالفصاحة[3]، فكيف يخفى عليه الأمر فيختار القراءة الأضعف، وهو يعيش في عصر الفصاحة وتلقَّى القراءة عن علماء التابعين، قبل أن يظهر أعلام نحاة البصرة أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وسيبويه، رحمهم الله جميعاً.

فالقول إذن بضعف هذه القراءة «قول فاسد لأنها قراءة ثابتة متواترة رَوَتها الأكابر عن الأئمة وتلقتها الأمة بالقبول، ولها توجيه في العربية»[4]. و«لسنا

---

(١) ابن منظور: لسان العرب ١/ ٧٧ (رجأ).

(٢) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص٢٨٧، والداني: التيسير ص١١١.

(٣) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص٧٠، والذهبي: معرفة القراء ١/ ٧٥، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٤٧.

(٤) أبو حيان: البحر المحيط ٤/ ٣٦٠.

مُتَعَبَّدِينَ بأقوال نحاة البصرة»[1] لاسيما إذا كان ذلك فيه تضعيف قراءة قرآنية يقرؤها اليوم مئات الملايين من المسلمين في العالم.

ولعل من المفيد تذكير القارىء أن قراءة القرآن لا مجال للاجتهاد فيها، وأن علماء القراءة كانوا يتبعون ما رووه عن شيوخهم، وهم لا يقرؤون بما يجوز في العربية، بل بما ثبت في الأثر وصح في النقل، وكانوا يقولون: «القراءة سُنَّةٌ يأخذها الآخِر عن الأول»[2]. وعاصم - رحمه الله - تابعي (ت١٢٧هـ)، أخذ القراءة عن كبار علماء القراءة من التابعين تلامذة الصحابة.

٢- فَأَلْقِهْ:

تشبه كلمة (أَلْقِهْ) كلمة (أَرْجِهْ) من عدة وجوه، منها: بناؤها الصرفي، فهي فعل أمر من ألقى يُلقِي، على وزن أفعل يفعل، مثل أرجى يُرْجِي بتخفيف الهمزة، ومنها حذف حرف العلة وهو الياء لكون فعل الأمر من المعتل الآخر يُبنى على حذف حرف العلة، ومنها تسكين الهاء في قراءة عاصم وعدد من القراء الآخرين، وينطبق الكلام السابق في إسكان الهاء من (أرجه) لذلك على إسكان الهاء في (ألقه)، لكن ثمة بعض الإضافات في كلام العلماء حول (ألقه) توضح وتؤكد أصالة هذه الظاهرة.

ذكر علماء القراءات ثلاث قراءات في هذه الكلمة قرأ بها القراء السبعة، وهي:

١- فألْقِهِ، بكسر الهاء.

٢- فألْقِهِي، بوصل الهاء بياء.

٣- فألْقِهْ، بإسكان الهاء. وهي قراءة عاصم وافقه أيضاً حمزة وأبو عمرو

---

(١) المصدر نفسه ٤/ ٢٧١.

(٢) ابن مجاهد: السبعة ص٥٠.

من السبعة[1]. واليزيدي والحسن والأعمش من غيرهم[2].

وذكر النحاس قراءتين أُخريين في (ألقه) نقلاً عن الزجاج، وهما:

٤- فَأَلْقِهُ، بضم الهاء.

٥- فألقهو، بوصل الهاء بواو[3].

وأنكر نحويو البصرة قراءة الإسكان كما أنكروا قراءة (أرجهْ) من قبل، فقال النحاس: «وهذا عند النحويين لا يجوز إلا على حيلة بعيدة يكون يقدّر الوقف... ولو جاز أن يصل وهو ينوي الوقف لجاز أن تحذف الإعرابِ من الأسماء»[4].

وعلَّل مكيٌّ تسكين الهاء بعلل مشابهة لما أورده في تعليل (أرجه) حيث قال: «وحجة من قرأ بإسكان الهاء أنه نوى الوقف على الهاء، وذلك بعيد لأنه ليس بموضع وقف. وقيل: هي لغة لبعض العرب، وذلك قليل، وإنما جاء في الشعر. وقيل: إنه توهم الهاء لام الفعل، فألزمها ما يلزم لام الفعل في هذا من السكون للبناء، لأن لام الفعل إذا سكنت في الأمر فسكونها بناء، وهو أيضاً قول ضعيف»[5].

ولا نريد أن نعيد ما مَرَّ عند الكلام على موقف النحويين من قراءة (أرجهْ) بالسكون، ونحيل القارىء إليه في الصفحات السابقة، ويمكن أن نضيف إلى ما مَرَّ أن قراءة الإسكان في (ألقهْ) لم ينفرد بها عاصم وإنما شاركه فيها حمزة، كما شاركه فيها أبو عمرو بن العلاء شيخ اللغة والنحو والقراءة في البصرة، وقرأها أيضاً الحسن البصري واليزيدي من علماء البصرة، وقرأها الأعمش من

(١) ابن مجاهد: السبعة ص٤٨١، والداني: التيسير ص١٦٨.

(٢) الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر ص٣٦ و٣٣٦.

(٣) إعراب القرآن ٢/ ٥٢٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الكشف ٢/ ١٥٩، وينظر: ابن زنجلة: حجة القراءات ص١٦٦.

علماء الكوفة.

فقراءة الإسكان في (ألقهْ) لم تكن قراءة منفردة ٱنفرد بها عاصم، وإنما هي أكثر جمهوراً من كل القراءات التي وردت في هذا الحرف، ولم يكن يخفى ما فيها على هؤلاء القراء ومن بينهم نحاة ولغويون كبار. إلى جانب أن إسكان هاء ضمير الغائب قد ورد في قراءة عدد من الكلمات التي ذكرنا من قبل أنها خرجت عن أُصول نطق هاء الكناية في كلام العرب، فقد قرأ عدد من القراء السبعة: يؤدِّهِ، ونُؤْتِهِ، ونولِّه، ونُصْلِهِ، بإسكان الهاء. مما يؤكد هذه الظاهرة في نطق هاء الضمير إذا كانت في فعل مُعتلِّ الآخر وقد حذف منه حرف العلة للجزم. فيمكن إذن استناداً إلى هذه القراءات، وإلى ما ورد في كلام العرب، صياغة القاعدة الآتية: يجوز إسكان هاء الكناية إذا اتصلت بفعل معتل الآخر قد حذف منه حرف العلة جزماً أو بناءً، من غير ضعف ولا شذوذ[1].

٣- يَتَّقْهِ:

الفعل (يَتَّقِي) اتصل به هاء الكناية، فصار (يَتَّقِيه)، ثم وقع معطوفاً على فعل الشرط المجزوم: ﴿ومَنْ يخشَ الله ويَتَّقْهِ﴾ فجُزِمَ بحذف حرف العلة. وفيه قراءات[2]:

١- يَتَّقِهِي، بكسر القاف ووصل الهاء بياء، وهو الأكثر في كلام العرب.

٢- يَتَّقِهِ، بكسر القاف والهاء من غير وصله بياء.

٣- يَتَّقْهِ، بإسكان القاف وكسر الهاء من غير صلة.

٤- يَتَّقِهْ، بإسكان الهاء وكسر القاف.

وقرأ حفص عن عاصم وحده (يَتَّقْهِ) بإسكان القاف وكسر الهاء. وعلَّل

---

(١) ينظر: ابن الباذش: الإقناع ١/١٩٨، والعطار: غاية الاختصار ١/٣٨٣.

(٢) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص٤٥٨، والداني: التيسير ص١٦٢.

العلماء هذه القراءة بعدة أوجه، فقال ابن خالويه: «والحجة لمن أسكن القاف وكسر الهاء أنه كره الكسر في القاف لشدتها، وتكريرها[1]، فأسكنها تخفيفاً، أو أسكن القاف والهاء معاً، فكسر الهاء لالتقاء الساكنين، أو توهم الجزم وقع على القاف لأنها آخر حروف الفعل، ثم أتى بالهاء ساكنة بعدها، فكسر لالتقاء الساكنين»[2].

وقال مكي: «وحجة من أسكن القاف أنه بناه على التخفيف، شَبَّهَ (تَقِه) بـ(كتف) فخفف الثاني بالإسكان كما يفعل بكتف فيقول كَتْف، وهو ضعيف، إنما يجوز في الشعر. وكان يجب على من أسكن القاف أن يضم الهاء، لأن هاء الكناية إذا سكن ما قبلها ولم يكن ياءً ضُمَّتْ نحو: مِنْهُ، وعَنْهُ، واجتباهُ، وفعلُوهُ، لكن لَمَّا كان سكون القاف عارضاً لم يَعْتَدَّ به، وأبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها، مع كسر القاف، ولم يصل الهاء بياء، لأن الياء المحذوفة التي قبل الهاء مقدرة منوية، فبقي الحذف على الياء التي بعد الهاء على أصله، وكسر القاف»[3].

وقال ابن زنجلة: «وقرأ حفص (وَيتَّقْهِ) بإسكان القاف وكسر الهاء، وله حجتان: إحداهما أنه كره الكسرة في القاف فأسكنها تخفيفاً، والعرب تقول: هذا فَخِذ وفَخْذ، وكَبِد وكَبْد. ويجوز أن يكون أسكن الهاءَ والقاف فكسر الهاء لالتقاء الساكنين»[4].

وفي قراءة حفص عن عاصم مشكلتان نحويتان: الأولى إسكان القاف، وحَقُّها أن تكون مكسورة بكسرة هي بقية الياء المحذوفة للجزم، والثانية كسر هاء الضمير، وحقها أن تكون مضمومة لأن ما قبلها ساكن صحيح. وأقرب وجوه التعليل لهذه القراءة هو حذف كسرة القاف للتخفيف، أما كسرة الهاء

---

(١) وصف القاف بالتكرار غير معروف. والراء هي التي توصف به.

(٢) الحجة ص٢٣٨.

(٣) الكشف ٢/١٤١- ١٤٢.

(٤) حجة القراءات ص٥٠٣.

فمتأتية من مراعاة حالتي القاف، فقبل التخفيف يقتضي السياق وصل الهاء بياء لكون القاف مكسورة، وبعد التخفيف يقتضي السياق وصل الهاء بحركة لأنها ساكنة، وجاءت هنا الحركة كسرة وليست ضمة مراعاة للياء المقدرة بعد الهاء قبل التخفيف، والله أعلم.

المجموعة الثانية: تحريك الهاء بالضمة بعد الياء الساكنة:

إذا وقعت هاء الكناية بعد كسرة أو ياء ساكنة فالأكثر أن توصل الهاء بياء بعد الكسرة نحو: بِهِي، وبكسرة بعد الياء الساكنة نحو: عليهِ، وجاءت كلمتان في قراءة حفص عن عاصم قد تحركت فيها هاء الضمير بالضمة بعد الياء، وذلك في قوله تعالى:

﴿وما أَنْسَانِيهُ إلاَّ الشيطان﴾ [الكهف: ٦٣].

﴿ومَن أَوْفَى بما عاهد عَلَيْهُ اللهَ﴾ [الفتح: ١٠].

وعلَّل العلماء قراءة حفص بضم الهاء بأنه أتى بها على أصل ما وجب لها(١)، لأنَّ الأصل في حركتها الضم، وإنما تكسر بعد الكسرة والياء عند أهل نجد، أما أهل الحجاز فإنهم يحركونها بالضم حتى بعد الكسرة والياء، على نحو ما أشرنا إلى ذلك في الفقرة الأولى من هذا البحث.

وقد يثار هاهنا تساؤل عن سبب تحريك هاء الكناية بالضم في الموضعين السابقين دون ما يشبههما من مواضع كثيرة أُخرى في القرآن الكريم، والقراءة رواية لا مجال للاجتهاد فيها، لكن اختيار القارىء وجهاً ما في حرف معين لابد أن يكون مستنداً إلى مسوغ ما رجح لديه ذلك الاختيار، وقد وجدت لبعض العلماء محاولات لتعليل ذلك.

أما ضم الهاء في (أنسانيهُ) فقد جاء على الأصل من تحريك هاء الكناية

---

(١) ينظر: ابن خالويه: الحجة ص٢٠١ و٣٠٣، وابن زنجلة: حجة القراءات ص٤٢٢ و٦٧٢، ومكي: الكشف ٢/٦٦ و٢٨٠.

بالضم، لكن الذي رَجَّحَ الضم على الكسر في هذا الموضع لدى عاصم - رحمه الله - توالي الكسرات إذا كسر الهاء، حيث يكون النطق (أنسانِيهِ)، كسرة النون بعدها ياء وهي من جنس الكسرة، ثم كسرة الهاء، والهاء حرف خفي، فهو حاجز غير حصين. فإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك من كان يقرأ في الكوفة بإمالة الألف، أي (أَنْسِينِيهِ)[1] تأكد لديه ضم هاء الكناية هنا ابتعاداً عن متوالية الكسرات في قراءة من كسرها أو أمال الألف فيها.

وقد أدرك أبو زرعة بن زنجلة ذلك فقال: «قرأ حفص عن عاصم ﴿وما أنسانيهُ﴾ بضم الهاء على أصل الكلمة، وأصلها الضم، وإنما عدل عن كسر الهاء إلى الضم لما رأى الكسرات من (أنسانيه) وكانت الهاء أصلها الضم، رأى العدول إلى الضم ليكون أخف على اللسان من الاستمرار على الكسرات»[2]

وأما ضم الهاء في قوله تعالى: ﴿بما عاهد عليهُ الله﴾ فإني وجدت الآلوسي - رحمه الله تعالى - ربط بين قراءة الضم والمعنى، وهو أمر لم أجد من سبقه إليه، وذلك حيث قال: «وحَسَّنَ الضم في الآية التوصل به إلى تفخيم لفظ الجلالة الملائم لتفخيم أمر العهد المشعر به الكلام. وأيضاً إبقاء ما كان على ما كان ملائمٌ للوفاء بالعهد وإبقائه وعدم نقضه. وقد سألت كثيراً من الأجلة، وأنا قريبٌ عهدٍ بفتح فمي للتكلم، عن وجه هذا الضم هنا فلم أُجب بما يسكن إليه قلبي، ثم ظفرت بما سمعت، والله تعالى الهادي إلى ما هو خير منه»[3].

إن المشكل هنا ليس في ضم الهاء. فهذا أمر جارٍ على قواعد حركة هاء الضمير في لغة العرب، خاصة أن الياء إذا جاءت ساكنة وما قبلها مفتوح قربت من الحرف الصحيح، فصارت الهاء في (علَيْهِ) تشبه الهاء في (مِنْهُ) لأن الياء صارت قريبة من النون بانفتاح ما قبلها، كما أنها تشبه الهاء في (فِيه) لأن الياء

---

(١) كان الكسائي يقرأ هذه القراءة. (ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص٣٩٣) وقراءة الكسائي كوفية الأصول.

(٢) حجة القراءات ص٤٢٢.

(٣) روح المعاني ٢٦/٩٧.

لا ينفك عنها اللين. فمن نظر إلى شبهها بـ(منه) ضم الهاء، ومن نظر إلى شبهها بـ(فيه) كسر الهاء. فكلام العلامة الآلوسي يدور حول تخصيص هذا الموضع بالضم من بين سائر المواضع في القرآن، وهذا هو المشكل الذي يبحث له عن جواب!

المجموعة الثالثة: إشباع كسرة الهاء:

قرأ حفص عن عاصم قوله تعالى: ﴿ويخلدْ فيهي مهاناً﴾ [الفرقان: ٦٩] بصلة هاء الكناية بياء، ولو جرى حفص على أصله في قراءة هذا الحرف لكان بكسر الهاء من غير ياء، وكان سيبويه وعلماء العربية قد جَوَّزوا فصل هاء الكناية بياء إذا كان قبل الهاءِ ياءٌ ساكنة - وكان ابن كثير، وهو قارىء أهل مكة من القراء السبعة، قد قرأ بإشباع كسرة الهاء ووصلها بياء إذا انكسرت وسكن ما قبلها(١). فقرأ ابن كثير وحفص ﴿فيهي مهاناً﴾ يصلان الهاء بياء في الوصل، وابن كثير على أصله، وحفص خالف أصله(٢).

ولعل القارىء يتساءَل: ولِمَ خالف حفص أصله في هذا الحرف دون ما سواه؟ إن القول: إن القراءة سنة؛ أو القول: إن هذا أمر جائز، قول صحيح لكنه لا يقدّم جواباً لذلك التساؤل! ولم أقف في المصادر التي رجعت إليها ما يوضح هذه النقطة، اللهم إلا ما نقله الشيخ علي محمد الضباع في هامش كتاب «إتحاف فضلاء البشر»، وهو يعلق على قراءة حفص هذه، ونصه: «اتباعاً للأثر، وجمعاً بين اللغتين، وقيل: قُصِدَ بها مد الصوت تسميعاً بحال العاصي»(٣). والله تعالى أعلم.

---

(١) ابن خالويه: الحجة ص٤٨، والداني: التيسير ص٢٨.
(٢) مكي: التبصرة ص٦١٥.
(٣) إتحاف فضلاء البشر ص٣٤، هامش (٢).

خاتمة البحث

١- إن ما انفرد بقراءته حفص عن عاصم في باب هاء الكناية له ما يفسره من ناحية قواعد اللغة، على نحو ما ورد في هذا البحث، إلى جانب مشاركة عدد من القراء السبعة لحفص في قراءة كلمات تشبه ما انفرد هو بقراءته، مثل إسكان هاء الكناية، ومثل وصل هاء الكناية بياء بعد الياء الساكنة، ومثل ضم هاء الكناية بعد الياء الساكنة، وهناك من شاركه في قراءة عدد من الكلمات التي قرأها نفسها.

٢- إن معظم الكلمات التي جاءت فيها حركة هاء الكناية مخالفة للأصول العامة هي أفعال معتلة اللام، وقد حذفت لاماتها علامةً للجزم أو البناء، ويبدو أن ما أصاب هذه الأفعال من اعتلال وحذف قد انعكس على حركة هاء الكناية فيها بصورة ما. ويجب أن لا يغفل الباحث في ما خرج من حركة هاء الكناية عن الأصول العامة عن هذه الحقيقة.

أ- إن علماء العربية من نحاة وغيرهم كانت تسيطر على أكثرهم فكرة المعيارية في القواعد التي استنبطوها للغة العربية، فكانوا يُعْنَوْنَ باطراد القاعدة، ويصفون كل ما خالفها بالشذوذ، كما أن فكرة العامل كانت مسيطرة على تفكيرهم حين نظروا إلى ظواهر اللغة، فإذا كان الجزم من خصائص الأفعال فإن إسكان هاء الضمير في بعض الحالات عَدُّوهُ شاذاً، لأن أصل حركته الضمة، ولم يجد أكثرهم تفسيراً لذلك فلجأ إلى وصف تلك الظاهرة بالشذوذ، أو وصف القراءة باللحن، وهو منهج أشار إلى عدم دقته بعض العلماء المتقدمين مثل أبي حيان الأندلسي - رحمه الله تعالى.

٣- إن القراءة إذا ثبتت روايتها كان ذلك كافياً لقبولها والاعتداد بها، مع مراعاة موافقتها لرسم المصحف للقراءة بها، وللداني كلمة مشهورة قال في كتابه «جامع البيان في القراءات السبع» نختتم بها هذا البحث، وهي قوله: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياسُ عربيةٍ ولا فُشوُّ لغةٍ، لأن القراءة سُنَّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[1].

---

(١) ينظر: السيوطي: الإتقان ١/ ٢١١.

٣- التَّغَيُّرَاتُ الصوتيةُ في أبنية الأفعال[١] المزيدة بالتاء في القرآن الكريم

مقدمة

الحمدُ للهِ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ رسول الله، وبعد:

فإن المتأمل في أبنية الأفعال في القرآن الكريم تلفت نظره مجموعة من الصيغ التي تبدو للوهلة الأولى كأنها خارجة عن أبنية أفعال العربية المشهورة، مثل ﴿ٱدَّٰرَٰٔتُمْ﴾ و﴿ٱثَّاقلتم﴾ و﴿ٱزَّينت﴾، ومثل ﴿وهم يَخِصِّمون﴾ و﴿أمَّن لا يَهِدِّي﴾، ونحوها.

وحين رجعت إلى عدد من كتب علم الصرف وجدت كثيراً منها، لاسيما المؤلفة حديثاً، لم تتناول تلك الصيغ بالعرض والتحليل، ثم نظرت في كتب علماء العربية المتقدمين فوجدت فيها إشارة غير شافية إلى تلك الصيغ، كما أن المفسرين والمؤلفين في معاني القرآن كانت عنايتهم بها محدودة ومتناثرة في مواضع متفرقة من كتبهم.

ووجدت بعد وقفة فاحصة لتلك الأفعال، وبعد قراءة سريعة في المصادر التي اعتنت بالموضوع - أن الوقوف على أصول تلك الأفعال ومعرفة ما حصل فيها من تغيير يستلزم دراستها ضمن صيغ الأفعال المزيدة بالتاء، لتحديد الاتجاهات العامة للتغييرات التي تحدث في هذه المجموعة من الأفعال، ومحاولة فهم ما حصل في تلك الأبنية من تغييرات من خلال ذلك.

---

(١) منشور في المجلة العلمية لجامعة تكريت، العدد ٥ المجلد ٨ لسنة ٢٠٠١.

وقد تناولت في هذا البحث دراسة تلك القضية بصورة موجزة من خلال بحث النقاط الآتية:

١- أبنية الأفعال المزيدة بالتاء في العربية.

٢- التغييرات الصوتية في صيغة (افتعل).

٣- التغييرات الصوتية في صيغة (تفعَّل) و(تفاعل).

٤- التغييرات الصوتية في صيغة (استفعل).

٥- مناقشة واستنتاج.

وقد سلكتُ سبيل الإيجاز في معالجة جوانب الموضوع، والوقوف عند معالمه الرئيسة، حتى لا يخرج حجم البحث عن الحد الذي يسمح بنشره، وعسى أن تتاح فرصة أخرى لي أو لغيري تستكمل بحث جوانب كافة، وتؤدي إلى نتائج أكثر تحديداً في تفسير التغييرات التي يتناولها البحث، إن شاء الله تعالى.

أولاً: أبنية الأفعال المزيدة بالتاء في العربية

للفعل في العربية أشكال أو أبنية محددة معروفة، يقسمها الصرفيون إلى أبنية مجردة، يرمزون لها بصيغة (فَعَلَ - يَفْعَلُ)، وأبنية مزيدة، والزيادة لها حروف محددة أيضاً، يسمونها (حروف الزيادة)، وعددها عشرة مجموعةٌ في قولهم: (سالتمونيها) أو (اليوم تنساه)، وتجري زيادة هذه الحروف في مواضع محددة تَكفَّلت كتب الصرف بشرحها.

والذي يعنينا في هذا البحث هو معرفة الأبنية التي يزاد فيها حرف التاء، وما يجري على تلك الأبنية من تغييرات. والتاء يزاد في الأبنية الآتية(1):

١- اُفتعل، نحو: اكتسب، واجتمع، واختلف.

٢- تَفَعَّل، نحو: تقدَّم، وتأخَّر، وتَهَجَّد.

٣- تفاعل، نحو: تبارك، وتدارك، وتمارى.

٤- استفعل، نحو: استغفر، واستخرج، واستكثر.

٥- تفعلل، نحو: تزلزل، وتدحرج، وتبعثر.

ويلاحظ أن زيادة التاء في هذه الأبنية اقترنت بزيادة أخرى، ففي (افتعل) زيدت همزة الوصل في أول الفعل، وفي (تفعَّل) اقترنت الزيادة بتضعيف

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ٦٥- ٦٦ و١٠-٧١، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص٣٥٨-٣٦١، والمبرد: المقتضب ١/ ٧٥- ٧٨، وابن السراج: الأصول ٣/ ١٢٢، وابن عصفور: الممتع ١/ ٢٧٢.

العين، وفي (تفاعل) زيدت الألف بعد فاء الفعل، وفي (استفعل) زيدت الألف والسين قبل التاء، وفي (تفعلل) زيدت التاء وحدها لكن في فعل رباعي الأصول.

وقد استوفت كتب النحو والصرف القديمة والحديثة الكلام على هذا الجانب من الموضوع، إلى جانب الحديث عن المعاني التي تؤديها تلك الزيادات في الأبنية المذكورة[١]. لكن التغييرات التي تحدث في أبنية تلك الأفعال جاءت موزعة على أبواب الإعلال والإبدال والإدغام في تلك الكتب، وتفاوت نصيب كل حالة من البحث، فبينما حظيت بعض التغييرات بتفصيل وافٍ كان نصيب بعض منها لا يتجاوز الإشارة العابرة.

إن ما يلحق أبنية الأفعال المجردة والمزيدة من تغييرات كثير، لكن حديثنا هنا منصب على ما يلحق الأبنية المزيدة بالتاء من تلك التغييرات، وذلك لأن هناك تشابهاً أو تقارباً في القوانين الصوتية التي تحكم تلك الظواهر، وسوف أتناولها حسب الأبنية من خلال ما ورد منها في القرآن الكريم، ما عدا البناء الأخير (تفعلل) الذي وردت صيغته المجردة دون المزيدة في القرآن، فيخرج بذلك عن خطة هذا البحث.

---

(١) كتب الدكتور هاشم طه شلاش رسالته للماجستير عن (أوزان الفعل ومعانيها)، طبع النجف ١٩٧١م.

ثانياً: التغيرات الصوتية في صيغة (افتعل)

إذا تجاورت الأصوات في سلسلة الكلام فقد يتأثر بعضها ببعض، ويتوقف مقدار التأثر على ما بين الأصوات من تقارب أو تماثل في المخرج أو الصفات. وعلى القارىء أن يستذكر في تفهُّم هذا الموضوع مخارج أصوات العربية وصفاتها، لأن معظم التغيرات التي تحدث في أبنية الأفعال المزيدة بالتاء تفسرها القوانين الصوتية.

١- فإذا كان فاء (افتعل) تاء أُدغم في تاء (افتعل)، على قاعدة إدغام الصوتين المتماثلين[١]، وذلك مثل (اَتَّبع) وأصله (تبع)، وقد ورد هذا الفعل في القرآن الكريم مرات كثيرة، وبصيغ متعددة.

٢- وإذا كانت فاء (افتعل) صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً قلبت تاؤه طاءً، نحو: اصطبر واضطرب واطَّلع واظطلم[٢]، وفي القرآن: اَصطبر، واصطرخ، واصطفى، واصطنع، واصطاد، واضطر، واَطلع، بصيغ مختلفة.

٣- وإذا كانت فاء (افتعل) زاياً أو ذالاً أو دالاً قلبت التاء دالاً، نحو: ازدحم، واذدكر، وادَّان[٣]. وفي القرآن: اَدَّعى، وادّخر، وازدجر، وازداد، وادَّكر، بصيغ مختلفة.

---

(١) ينظر: الرضي: شرح الشافية ٣/ ٢٨٣.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/ ٤٦٧، وابن السراج: الأصول ٣/ ٢٧١، وابن جني: المنصف ٢/ ٣٢٤.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/ ٤٦٧- ٤٧٠، وابن السراج: الأصول ٣/ ٢٧٠، وابن جني: المنصف ٢/ ٣٣٠.

وينبغي أن يلاحظ هنا أن في تاء (افتعل) إذا كان فاؤه ظاء أو ذالاً ثلاثة أوجه: القلب من غير إدغام، نحو: اظطلم واذدكر، والقلب مع الإدغام في الفاء، نحو: اظّلم واذّكر، والقلب مع الإدغام في مقلوب التاء، نحو: اطّلم وادّكر[1].

٤- وإذا كانت فاء (افتعل) واواً أو ياءً قلبت تاء وأُدغمت في تاء (افتعل)، نحو: اتّعد، واتّزن. واتّبس[2]. ومنه في القرآن (اَتّقى) ومشتقاته، لأنه من (وقى)، وفيه أيضاً (اتسق) فإنه من (وسق).

٥- وناقش علماء العربية ما يحدث من إدغام في صيغة (افتعل) إذا كانت عين الفعل تاءً في مثل (اقتتل)، وإدغامه جائز غير لازم، عكس صور الإبدال والإدغام السابقة، فإنها لازمة، وإدغامه يكون بإسكان التاء الأولى، فيلتقي ساكنان القاف والتاء، فتُحَرَّكُ القاف، وتسقطُ همزة الوصل، وقد تُحَرَّكَ القافُ بالفتحة أو الكسرة، كما تُحَرَّكَ التاء الثانية بالفتحة أو الكسرة أيضاً، ويتحصل من ذلك ثلاث صور نطقية هي[3]:

أ- قَتَّلَ، ومضارعه: يَقَتِّلُ.

ب- قِتَّلَ، ومضارعه: يِقِتِّلُ.

جـ- قِتَّلَ، ومضارعه: يَقِتِّلُ.

ويمكن على أساس من هذا التحليل لصور الإدغام في (اقتتل) تفسير ما ورد

---

(١) أبو علي الفارسي: التكملة ص٥٦٦، والتفتازاني: شرح تصريف الزنجاني ص٧٩-٣٢٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٣٤ و٣٣٨، وابن السراج: الأصول ٣/٢٦٨.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٤٤٣، وأبو علي الفارسي: التكملة ص٦٠٩، وابن جني: المنصف ٢/٣٣٦، وابن عصفور: الممتع ٢/٦٣٨- ٦٤١، والرضي: شرح الشافية ٣/ ٢٨٤.

في قراءة حفص عن عاصم من إدغام في سورة يونس وفي سورة يس، في قوله تعالى:

﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴿٣٥﴾﴾ [يونس].

﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [يس].

وفي (يَهِدِّي) و(يَخِصِّمُون) قراءات ليس من الضروري الحديث عنها في هذه العجالة[1]، إنما المهم هنا بيان حقيقة الإدغام في هاتين الكلمتين.

يقول علماء الاحتجاج للقراءات والمفسرون إن أصلهما (يهتدي) و(يختصمون) من (اهتدى) و(اختصم)، وكل من الدال والصاد من الأصوات المقاربة للتاء، وقد رأينا تحول تاء افتعل مع الدال دالاً في (ادَّعى) وتحولها طاءً مع الصاد في (اصطبر). وحصل إدغام التاء في الدال في (يهتدي) وإدغام التاء في الصاد في (يختصمون)[2]. على نحو ما حصل في إدغام المتماثلين في (اقتتل)، وجرت قراءة عاصم على الصورة النطقية الثالثة المذكورة في (ج): (يَقِتِّل).

٦- وردت عشرات من الأفعال في القرآن الكريم على وزن (افتعل) لكن لم يحدث فيها تغيير على نحو ما حدث في الأفعال التي عرضناها في الفقرات السابقة، وذلك لعدم التقارب الصوتي بين تاء (افتعل) والصوت الذي يسبقه أو يلحقه، ومن تلك الأفعال: ابتأس، وابتغى، وابتهلّ، وافترى، وافتدى، وامتحن وامترى، وارتد، وارتقب، وانتبذ وانتشر، وانتصر، وانتظر، وانتقم، وانتهى، واسترق واستبق، واستمع، واستوى، واشترى، والتقط، والتقم، والتقى، والتمس، واحتسب واحتمل، واحتنك، واختلف، واختار، واختان،

---

(١) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص٣٢٦ و٥٤١، والداني: التيسير ص١٢٢ و١٨٤.

(٢) ابن زنجلة: حجة القراءات ص١٣١ و٦٠٠، ومكي: الكشف ١/ ٥١٨ و٢/ ٢١٧، والبيضاوي: أنوار التنزيل ١/ ٤٣٥ و٢/ ٢٨٣.

واعتلى واعتدى واعتذر واعترف واعتزل واعتصم واعتمر، واغترف واغتسل، واقتحم واقترف، واكتسب واكتتب واكتال.

وقد جاءت هذه الأفعال بصيغة الماضي أو الصيغ الأخرى للفعل.

ثالثاً: التغيرات الصوتية في صيغة (تفعَّل) و(تفاعل)

هناك تشابه بين ما يصيب صيغة (تفعَّل) من تغييرات وما يصيب صيغة (تفاعل) منها، ومن ثم أدرجتها في مبحث واحد، لكن الصعوبة التي تواجه الباحث هنا هي عدم اطراد التغييرات التي تصيب هاتين الصيغتين، على العكس من صيغة (افتعل)، وسوف أحاول عرض تلك التغيرات من خلال ما يحدث في صيغة (تفعَّل) أولاً، ثم ما يحدث في صيغة (تفاعل).

أ- التغيرات في صيغة (تفعَّل):

يبدو أن صيغة الماضي لبناء (تفعَّل) أقل تعرضاً للتغيير من صيغة المضارع، وقد يعود ذلك إلى أن صيغة المضارع تقتضي إضافة مقطع في أول الصيغة يؤدي إلى ثقل يستلزم التخفيف، ومن ثم لم أقف إلا على مثالين للتغيير في ماضي (تفعَّل) حصل فيهما إدغام، وهما في قوله تعالى:

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ ﴿٢٤﴾ ﴾ [يونس].

﴿ قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [النمل].

وأصل (ازَّيَّنْت): تَزَيَّنَتْ، فأُدغم التاء في الزاي بعد تسكينه، واجتلبتِ همزة الوصل، للتوصل إلى النطق بالساكن. وأصل (اطَّيَّرْنا): تَطَيَّرْنَا، وأُدغم التاء في الطاء، على نحو ما جرى في (ازينت)[1]. لكن ورد في القرآن الكريم:

---

(١) ينظر: الفراء: معاني القرآن ١/٤٣٨، والأخفش: معاني القرآن ١/٣٤٣، وأبو علي الفارسي: التكملة ص٦١٠، والزمخشري: الكشاف ٢/٢٣٣، وأبو حيان: البحر المحيط ٥/١٤٣.

﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡ ۝١٨﴾ [يس] بإظهار التاء قبل الطاء على أصل الصيغة. وهذا يؤكد ما ذكرته من أن هذا الإدغام جائز غير واجب.

والملاحظ هنا أن إدغام تاء (تفعَّل) حصل مع صوتين قريبين من التاء، فالطاء من مخرج التاء وليس بينهما من فرق سوى الإطباق في الطاء، والزاي مخرجه قريب من مخرج التاء، ولعل البعد المخرجي هو الذي حال دون حصول الإدغام في أفعال هذا الباب الأخرى، وهي: تأذَّن، وتبرَّأ، وتبيَّن، وتجلَّى، وتَخلَّى، وترَدَّى، وتزَكَّى، وتطوَّعَ وتعمَّدَ، وتَغَشَّى، وتَقَبَّل، وتَقَوَّل، وتَمَتَّعَ، وتَمَثَّلَ، وتَمَنَّى، وتَنَفَّس، وتَوكَّلَ، وتَوَلَّى، وهي واردة في القرآن الكريم في تراكيب متعددة الأشكال.

أما التغيرات التي تصيب صيغة المضارع من (تفعَّل) فهي أكثر، ولعل إضافة حرف المضارعة في أول الصيغة يؤدي إلى ثقل يستوجب التخفيف، فلا شك في أن (تَتَفعَّل) و(يتفعَّل) أثقل على اللسان من (تفعَّل)، وتعددت هنا صور التخفيف، فقد يحذف حرف المضارعة في عدد من الأمثلة إذا كان تاء، وقد يصار إلى إدغام تاء (تفعل) في الصوت الآتي الذي بعده، وهو فاء الفعل، خاصة إذا كان حرف المضارعة تاء، ويكثر الإدغام إذا كان فاء الفعل من حروف طرف اللسان أو من الحروف المخالطة لها، مثل حروف التفشي.

فمن الأمثلة التي وقع فيها حذف تاء المضارعة: ﴿وَلَا تَبَرَّجۡنَ ۝٣٣﴾ [الأحزاب]، و﴿هَلۡ تَرَبَّصُونَ ۝٥٢﴾ [التوبة]، و﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۝١٠٣﴾ [آل عمران]، و﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ ۝٦٥﴾ [الواقعة]، و﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ ۝١١٠﴾ [التوبة]، و﴿لَا تَكَلَّمُ ۝١٠٥﴾ [هود]، و﴿عَنۡهُ تَلَهَّىٰ ۝١٠﴾ [عبس]، و﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ۝٤﴾ [القدر]، و﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ ۝٨﴾ [الملك]، و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ ۝١٤﴾ [الليل]، و﴿وَإِن تَوَلَّوۡا۟ فَإِنِّيٓ ۝٣﴾ [هود].

ومن الأمثلة التي حصل فيها إدغام تاء (تفعَّل) بفاء الفعل في صيغة المضارع قوله تعالى: ﴿لِيَذَّكَّرُوا۟ ۝٤١﴾ [الإسراء]، و﴿يَذَّكَّرُونَ ۝١٢٦﴾ [الأنعام]،

و﴿ يَذَّكَّرُ ﴾ [البقرة]، و﴿ يَشَّقَّقُ ﴾ [البقرة]، و﴿ يَصَّدَّعُونَ ﴾ [الروم]، و﴿ يَصَّعَّدُ ﴾ [الأنعام]، و﴿ يَضَّرَّعُونَ ﴾ [الأعراف]، و﴿ يَطَّوَّفَ ﴾ [البقرة]، و﴿ يَطَّيَّرُواْ ﴾ [الأعراف]، و﴿ يَزَّكَّىٰ ﴾ [عبس]، و﴿ يَسَّمَّعُونَ ﴾ [الصافات].

وأصل هذه الأفعال: يتذكر، ويتشقق، ويتصدعون، ويتصعد، ويتضرعون، ويتطوف، ويتطيروا، ويتزكى، ويتسمعون.

وهناك عدد من الملاحظات تتصل بهذا الموضوع منها:

١- إن الإدغام كما حصل في مضارع (تفعَّل) حصل أيضاً في ما له علاقة اشتقاقية بالمضارع، مثل فعل الأمر في نحو: ﴿ فَٱطَّهَّرُواْ ﴾ [المائدة]، واسم الفاعل في نحو: ﴿ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴾ [التوبة]، و﴿ ٱلْمُطَّوِّعِينَ ﴾ [التوبة]، و﴿ ٱلْمُصَّدِّقِينَ ﴾ [الحديد]، و﴿المدَّثر﴾، و﴿المزَّمِّل﴾.

٢- إن الحذف وقع في أفعال تتصدرها تاء المضارعة، والإدغام حصل في أفعال تتصدرها ياء المضارعة. وكان ابن عصفور - رحمه الله - قد تساءل: «فإن قال قائل فلأيِّ شيء لم يدغم في تتذكر وأمثاله؟ فالجواب: أن الذي منع من ذلك شيئان:

أحدهما: أن الفعل ثقيل، فإذا أمكن تخفيفه كان أولى، وقد أمكن تخفيفه بحذف أحد المثلين، فكان ذلك أولى من الإدغام الذي يؤدي إلى جلب زيادة

والآخر: أنك لو أدغمت لاحتجت إلى الإتيان بهمزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع لاسم الفاعل أصلاً...»[1].

وكان ابن مالك قد أشار إلى جواز إدغام ما في أوله تاءان نحو: ﴿تتجلَّى﴾،

---

(١) الممتع ٢/ ٦٣٦.

وتابعه على ذلك شراح الألفية، كابنهِ بدر الدين، وابن عقيل[1]، لكن ابن هشام رَدَّ ذلك حيث قال: «وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل، ولم يخلقِ الله همزة وصل في أول المضارع! وإنما هذا النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قرأ البَزِّيُّ[2] - رحمه الله تعالى - في الوصل نحو: ﴿ولا تيمموا﴾ ﴿ولا تبرجن﴾ و﴿كنتم تمنون﴾، فإن أردت التخفيف حذفت إحدى التاءين»[3].

٣- إن إدغام التاء في (يتفعَّل) وقع مع أصوات طرف اللسان: السين والصاد والزاي، والطاء والدال، والثاء والذال، ومع أصوات مخالطة لأصوات طرف اللسان وهي: الشين والضاد. فإذا جاء بعد التاء صوت بَعُدَ مخرجه عن مخرج التاء لم يقع الإدغام، وذلك في نحو: يترقَّب، ويتغيَّر، ويتفجَّر، ويتفطرن، ويتفكرون، ويتقبل، ويتقدم، ويتمتعون، ويتوكلون، ونحوها.

٤- إن حذف التاء من (تتفعَّل) وإدغام التاء في (يتفعَّل) ليس بلازم، حتى في الحالات التي حصل فيها إدغام في بعض المواضع، ومن ثم نجد ﴿تَتَذَكَّرُونَ ۝٨٠﴾ [الأنعام] إلى جانب ﴿تَذَكَّرُونَ ۝١٥٢﴾ [الأنعام]، ونجد ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ ۝١٣﴾ [الشورى] إلى جانب ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۝١٠٣﴾ [آل عمران] ونجد ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ ۝٢٨﴾ [النحل] إلى جانب ﴿تَوَفَّىٰهُمُ ۝٩٧﴾ [النساء]. كما نجد ﴿يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٢١﴾ [البقرة] إلى جانب ﴿يَذَّكَّرُونَ ۝١٢٦﴾ [الأنعام]، ونجد ﴿يَتَضَرَّعُونَ ۝٤٢﴾ [الأنعام] إلى جانب ﴿يَضَّرَّعُونَ ۝٩٤﴾ [الأعراف]، ونجد ﴿ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢﴾ [البقرة] إلى جانب ﴿ٱلْمُطَّهِّرِينَ ۝١٠٨﴾ [التوبة].

٥- في بعض أمثلة هذا الموضوع قراءات قد تُخْرِجُ المثالَ من باب الحذف إلى باب الإدغام، أو العكس، لا يناسب هذا المختصر تتبعها وتحليلها، وإن

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٨٧٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٥١.

(٢) ينظر: الداني: التيسير ص٨٣، والعطار: غاية الاختصار ١/ ١٧٨.

(٣) أوضح المسالك ٣/ ٣٤٩.

كان ما تقدم مفيدٌ في اكتشاف بعض الاتجاهات اللغوية في قراءات القراء، ونضرب لذلك مثالاً واحداً حتى لا نخرج إلى الإطالة.

قرأ نافع وابن كثير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ ﴿٢٥﴾﴾ [الفرقان]، و﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ ﴿٤٤﴾﴾ [ق]، و﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾ [النازعات]، و﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾﴾ [عبس] بالإدغام: تشَّقَّق وتزكَّى وتَصَّدَّى، شاركهم ابن عامر في (تشقق). وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو بن العلاء بالتخفيف على حذف التاء، لأن الأصل تتشقق وتتزكى وتتصدى[1]. وهو ما يتناسب مع الاتجاه العام في حذف إحدى التاءين من (تتفعَّل)، قال مكي: «وقد أجمعوا على التشديد في قوله: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴿٧﴾﴾ [عبس]، ولا يجوز تخفيف الزاي في هذا، إذ لم يجتمع فيه تاءان»[2].

ب- التغيرات في صيغة تفاعل:

أخذت التغيرات الصوتية في صيغة (تفاعل) في القرآن الكريم الاتجاهات ذاتها التي أخذتها في صيغة (تفعل)، ففي صيغة الماضي أُدغمت تاء (تفاعل) في فاء الكلمة إذا كان من الأصوات المقاربة للتاء في المخرج والصفات، ولدينا أربعة أمثلة من هذا النوع، مثالٌ أُدغمت فيه التاء في الثاء وهو: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ ﴿٣٨﴾﴾ [التوبة]، وثلاثة أمثلة أُدغمت فيها التاء في الدال، وهي: ﴿فَٱدَّٰرَءْتُمْ ﴿٧٢﴾﴾ [البقرة]، و﴿ٱدَّارَكُواْ ﴿٣٨﴾﴾ [الأعراف]، و﴿ٱدَّٰرَكَ ﴿٦٦﴾﴾ [النمل].

وقد نص علماء العربية وعلماء المعاني والمفسرون على أن أصل هذه الأفعال: تثاقلتم، وتدارأتم. وتداركوا، وتدارك، وحصل فيها إدغام بقلب تاء (تفاعل) إلى الثاء أو الدال واجتلاب همزة الوصل في أول الفعل للتوصل إلى

---

(١) ينظر: الداني: التيسير ص١٦٣ و٢١٩ و٢٢٠، وابن زنجلة: حجة القراءات ص٥١٠ و٧٤٨ و٧٤٩.

(٢) الكشف ٢/٣٦١.

النطق بالساكن(١).

وجاء في القرآن الكريم عدد من الأفعال الماضية على وزن (تفاعل) ولم يحدث فيها إدغام للبعد المخرجي بين التاء والصوت الذي بعدها، وذلك مثل: تبارك وتبايع وتشابه وتعاطى وتعالى وتناجيتم وتنازعتم وتواصوا وتواعدتم وتقاسموا.

والإدغام في ماضي (تفاعل) ليس بواجب، مثله في ذلك مثل الإدغام في ماضي (تفعل)، حتى في الحالات التي يجاور فيها تاء (تفاعل) صوت مقارب له، على نحو ما نجد في قوله تعالى: ﴿تَدَايَنتُم ﴿٢٨٢﴾﴾ [البقرة]، فالدال صوت أُدغم فيه التاء في (ادّارأتم)، و(ادّاركوا) و(ادّارك)، ولو حصل الإدغام في (تداينتم) لكان الفعل (آدّاينم)، ولكن رسم المصحف وقراءة القراء يشيران إلى إظهار التاء في (تداينتم)، ومثله: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا ﴿٤٨﴾﴾ [القصص] لم تدغم التاء في الظاء، ولو حصل ذلك لكان اللفظ (اظّاهرا).

أما التغيرات التي حصلت في مضارع (تفاعل) فقد انحصرت في التخفيف بحذف التاء من أول (تتفاعل) في عدد من الأمثلة القرآنية، مثل: ﴿وَلَا تَحَٰٓضُّونَ ﴿١٨﴾﴾ [الفجر]، و﴿تَّزَٰوَرُ ﴿١٧﴾﴾ [الكهف]، و﴿تَسَآءَلُونَ ﴿١﴾﴾ [النساء]، و﴿تَظَٰهَرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة]، و﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ ﴿٤﴾﴾ [التحريم]، و﴿لِتَعَارَفُوٓا۟ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات]، ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ ﴿٢﴾﴾ [المائدة]، ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال].

وجاء عدد من الأمثلة بإثبات التاء أيضاً، منها: ﴿تَتَمَارَىٰ ﴿٥٥﴾﴾ [النجم]، و﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ ﴿٩﴾﴾ [المجادلة].

أما صيغة (يتفاعل) فإن الأمثلة الواردة منها في القرآن الكريم لم يحدث فيها

---

(١) ينظر: الفراء: معاني القرآن ١/٤٣٧، والأخفش: معاني القرآن ١/١٠٦ و٣٣١، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٦ و٢/٣٧١ و٤٩٥، وأبو علي الفارسي: التكملة ص٦١٠، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٨/١٤٠، والرازي: التفسير الكبير ١٦/١٦.

تغيير صوتي بالإدغام على نحو ما حدث في صيغة (يتفعل)، ولعل ذلك يعود إلى قلة أمثلة (يتفاعل) في القرآن قياساً إلى أمثلة (يتفعل)، ولم يأت بعد التاء من أمثلة (يتفاعل) من الحروف التي يمكن أن يقع معها الإدغام إلا مثال واحد، وهو ﴿يتساءلون﴾ [في سبعة مواضع]، أجمع القراء السبعة على قراءتها بإظهار التاء من غير إدغام، وجاء في بعض القراءات الشاذة القراءة بالإدغام (يسَّاءَلون)[1]. لكن هذه القراءة متروكة لمخالفتها رسم المصحف الذي أجمع الصحابة على كتابته.

والأمثلة الأخرى لصيغة (يتفاعل) في القرآن جاء بعد التاء فيها أصوات بعيدة المخرج عن التاء، ومن ثم لم يحدث التأثر الذي يؤدي إلى إدغام التاء فيها، ومن تلك الأمثلة: ﴿ يَتَحَاجُّونَ ﴾ [غافر]، و﴿ يَتَخَٰفَتُونَ ﴾ [طه]، و﴿ يَتَعَارَفُونَ ﴾ [يونس]، و﴿ يَتَغَامَزُونَ ﴾ [المطففين]، و﴿ يَتَمَآسَّا ﴾ ﴿ يَتَمَآسَّا ﴾ [المجادلة]، و﴿ وَيَتَنَٰجَوْنَ ﴾ [المجادلة]، و﴿ يَتَنَٰزَعُونَ ﴾ [الكهف]، و﴿ يَتَنَاهَوْنَ ﴾ [المائدة]، و﴿ يَتَوَٰرَىٰ ﴾ [النحل].

وهناك ملاحظات تتعلق بالتغيرات التي تحدث في صيغة (تفاعل)، منها:

١- وردت قراءات تنقل الفعل من التخفيف بحذف التاء إلى إدغامها بفاء الفعل المضارع، وذلك في نحو: ﴿ تَظَٰهَرُونَ ﴾ [البقرة]، و﴿ تَسَآءَلُونَ ﴾ [النساء]، و﴿ تَّزَٰوَرُ ﴾ [الكهف]، فقرأها قراء الكوفة (عاصم وحمزة والكسائي) بحذف التاء، وقرأها غيرهم من القراء السبعة (نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو) بالإدغام: تظَّاهرون وتَسَّاءلون وتزّاور[2]، على نحو قراءتهم في مضارع (تتفعل) الذي أشرت إليه قبل قليل.

٢- اختلف علماء العربية في التاء المحذوفة للتخفيف من (تتفاعل)، ومن (تتفعل) أيضاً، في نحو الأمثلة التي ذكرناها من القرآن الكريم، مثل: تَنَزَّلُ

---

(١) ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص٩٩ و١١٣ و١٦٧.

(٢) ينظر: الداني: التيسير ص٧٤ و٩٣ و١٤٢.

وتَسَاءَلون. فذهب سيبويه إلى أن الثانية هي المحذوفة، حيث قال: «وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: ﴿فادّارأتم﴾ و﴿ازَّينت﴾ وهي التي يُفْعَل بها ذلك في يذَّكَّرون، فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك»[1].

وينسب إلى هشام بن معاوية الضرير الكوفي (ت٢٠٩هـ) أحد أعيان أصحاب الكسائي[2]، القول بحذف التاء الأولى[3]، ومن ثم كانت مسألة حذف هذه التاء إحدى مسائل الخلاف بين علماء المدينتين البصرة والكوفة، وجعل منها أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) المسألة الثالثة والتسعين في كتابه «الإنصاف»[4].

ولا يتسع هذا البحث لإيراد حجج الفريقين، لاسيما أن هذا الخلاف لا تبدو من ورائه فائدة لغوية عملية.

٣- إن الأمثلة التي حدثت فيها تغيرات صوتية في صيغة (تفاعل) و(تتفاعل) و(يتفاعل) أقل منها في (تفعَّل) وفروعها، ولعل ذلك راجع إلى أن ما ورد من أمثلة (تفعَّل) أكثر من ضعفي ما ورد من أمثلة (تفاعل) في القرآن الكريم، ولكن التغييرات التي حصلت في أمثلة (تفاعل) جاءت مؤكدة للاتجاهات التي برزت في أمثلة صيغة (تَفعَّل). سواء أكان ذلك من جهة التخفيف بالحذف أو من جهة الإدغام.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٧٦.

(٢) تنظر ترجمته: السيوطي: بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك ٣/ ٣٥٠.

(٤) الإنصاف ص٣٧٩، وينظر: الرضي: شرح الشافية ٣/ ٢٩٠.

رابعاً: التغيرات الصوتية في صيغة (استفعل)

جاءت أمثلة كثيرة لصيغة (استفعل) في القرآن الكريم، وكذلك صيغة المضارع والأمر منها، ووجدت من تتبع تلك الأمثلة أن الأصوات الواقعة بعد التاء تشمل جميع أصوات العربية إلا صوت الذال والزاي والظاء واللام. حيث لم يرد في القرآن فعل فاؤه أحد هذه الأصوات جاء على صيغة (استفعل) ومشتقاته.

ولم يعرض لأمثلة هذه الصيغة تغيير صوتي في جميع صور ورودها مما يتعلق بصوت التاء فيها، اللهم إلا فعل واحد هو (استطاع) ومضارعه (يستطيع)، فقد ورد بصيغة الماضي في خمسة عشر موضعاً، جاء في واحد منها محذوف التاء، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٧﴾﴾ [الكهف]، وورد بصيغة المضارع في سبعة وعشرين موضعاً، جاء في واحد منها محذوف التاء، وذلك في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾﴾ [الكهف].

وكان هذا التغيير موضع عناية اللغويين والمفسرين، وقد أشار إليه سيبويه - رحمه الله تعالى - وعدَّه من باب الحذف الشاذ الذي ورد عن العرب في أمثلة معدودة حيث قال: «ومن الشاذ قولهم: أَحَسْتُ ومَسْتُ وظَلْتُ... فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم: يستطيع، فقالوا: يسطيع، حيث كثرت، كراهية تحريك السين، وكان هذا أحرى إذ كان زائداً، استثقلوا في يستطيع التاء مع الطاء، وكرهوا أن يدغموا التاء في الطاء فتُحَرَّك السين، وهي لا تحرك أبداً، فحذفوا التاء. ومن قال يُسطيع فإنما زاد السين على أطاع يُطيع، وجعلها عوضاً من

سكون موضع العين»[1].

وكان سيبويه قد ذكر عدم جواز إدغام التاء في (استفعل) في أثناء حديثه عن تاء (افتعل) بعد الحروف الأربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء، حيث قال: «فإذا كانت التاء متحركة وهذه الحروف ساكنة بعدها لم يكن إدغام، لأن أصل الإدغام أن يكون الأول ساكناً... فلهذا الذي ذكرت لك لم يجز في استفعل الإدغام، ولا يدغمونها في استدار واستطار واستضاء، كراهية لتحريك هذه السين التي لا تقع إلا ساكنة أبداً ولا نعلم لها موضعاً تُحَرَّك فيه»[2].

وقال الأخفش: «وقال: ﴿فما اسطاعوا﴾ لأن لغة العرب تقول: اسطاع يسطيع، يريدون: استطاع يستطيع، ولكن حذفوا التاء إذا جامعت الطاء، لأن مخرجهما واحد. وقال بعضهم: استاع فحذفت الطاء لذلك، وقال بعضهم: أَسطاع يُسطيع فجعلها من القطع، كأنها أطاع يُطيع، فجعل السين عوضاً من إسكان الياء»[3].

وأشار علماء اللغة الأوائل إلى أن في هذا الفعل أربع لغات هي:

١- اْستطاع، يستطيع.

٢- اْسطاع، يَسطيع.

٣- اْستاع، يَستيع.

٤- أسطاع، يُسطيع. وهمزة ماضيه همزة قطع، وياء مضارعه مضمومة. ولم يقرأ في القرآن بالوجهين الثالث والرابع[4].

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٨٢-٤٨٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٧٢-٤٧٣.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٩٩.

(٤) ينظر: ابن السكيت: الإبدال، ص١٢٩، وابن منظور: لسان العرب ١٠/ ١١٢ [طوع]، والرضي: شرح الشافية ٣/ ٢٩٢.

وذكر علماء القراءة أن حمزة الزيات - رحمه الله - قرأ ﴿فما اسطاعوا﴾ بتشديد الطاء، على نية إدغام التاء فيها، وقد استشكل النحويون هذه القراءة جداً لأنها تؤدي الجمع بين ساكنين: السين والطاء الأولى، وقرأ من سواه من القراء بحذف التاء وبالطاء خفيفة من غير إدغام(١).

والتأمل في نطق الفعل (استطاع) يكشف عن صعوبة في إبقاء صفاء السين ونقاء التاء خالصين من شائبة إطباق الطاء، وقد ينزلق اللسان فينطق بالفعل هكذا (اصططاع)، ومن ثم فإن من العرب من أراد الخروج من هذا المحذور، فبعضهم حذف التاء فقال: (اسطاع) وهو ما وردت القراءة به في الحرفين المذكورين في سورة الكهف، وبعضهم حذف الطاء فقال: (استاع) وفي كلا المسلكين يخفُّ النطقُ وتَسلمُ الأصواتُ من التغيير.

وكان الطبري - رحمه الله - قد لخص مذاهب علماء العربية في تعليل ذلك الحذف بقوله: «واختلف أهل العربية في وجه حذف التاء من قوله ﴿فما اسطاعوا﴾، فقال بعض نحويي البصرة: فعل ذلك لأن لغة العرب أن تقول: أسطاع يسطيع، يريدون بها: استطاع يستطيع، ولكن حذفوا التاء إذا جُمعت مع الطاء لذلك، وقال بعضهم: أسطاع يُسطيع، فجعلها من القطع كأنها أطاع يُطيع، فجعل السين عوضاً من إسكان الواو. وقال بعض نحويي الكوفة: هذا حرف استعمل فكثر حتى حذف»(٢).

وقد يتساءل القارىء هنا فيقول: إذا كان حذف التاء من (اسطاع) و(تَسْطِعْ) قد وقع تخفيفاً للنطق لما بين التاء والطاء من تقارب في المخرج وتفادياً لما قد يحدث من انقلاب التاء طاءً، إذا كان ذلك كذلك فلماذا اختص هذان الموضعان في سورة الكهف بهذا الحذف دون ما سواهما من عشرات المواضع

---

(١) ابن مجاهد: السبعة ص٤٠١، والنحاس: إعراب القرآن ٢/ ٢٩٥، ومكي: الكشف ٢/ ٣٩٩، وأبو حيان: البحر المحيط ٦/ ١٦٥.

(٢) جامع البيان ١٦/ ٢٧، وينظر: الزمخشري: الكشاف ٢/ ٤٩٩.

التي ورد فيها هذا الفعل بصيغته الماضية والمضارعة في القرآن الكريم.

وكان عدد من العلماء من المتقدمين والمعاصرين قد حالوا الإجابة عن ذلك التساؤل. وأقدم من اطلعت له على رأي في هذا الموضوع أبو جعفر الزبيري (ت٧٠٨هـ) في كتابه «ملاك التأويل» الذي تحدث عن حذف التاء من (فما اسطاعوا) وإثباتها في (وما استطاعوا) في الآية نفسها من سورة الكهف، فقال: «والجواب أنه يقال: استطاع واستاع واسطاع، والأول الأصل، ثم يحذفون أحد الحرفين تخفيفاً، فجيء أولاً بالفعل مخففاً عند إرادة نفي قدرتهم على الظهور على السد والصعودة فوقه، ثم جيء بأصل الفعل مستوفى الحروف عند نفي قدرتهم على نقبه وخرقه، ولاشك أن الظهور أيسر من النقب، والنقب أشد عليهم وأثقل، فجيء بالفعل مخففاً مع الأخف، وجيء به تاماً مستوفى مع الأثقل، فتناسب، ولو قُدِّرَ بالعكس لما تناسب».

ونحا هذا المنحى في تعليل هذا الحذف والربط بينه وبين دلالة الفعل على المعنى، ولمح ذلك الفرق الدقيق في دلالة الفعل في الموضعين كلٌّ من الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور في تفسيره «التحرير والتنوير»(١)، والدكتور فاضل صالح السامرائي في كتاب «التعبير القرآني»(٢)، ولولا خشية الإطالة لنقلت نص كلامهما لما فيه من فائدة.

ولم أقف على تعليل لحذف التاء من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَأۡوِيلُ مَا لَمۡ تَسۡطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرٗا ﴿٨٢﴾﴾ [الكهف] بعد قوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأۡوِيلِ مَا لَمۡ تَسۡتَطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرًا ﴿٧٨﴾﴾ [الكهف] بإثبات التاء، أكثر من القول أن التاء حذفت تخفيفاً(٣)، وأن الجمع بين الصيغتين تَفنُّنٌ في فصاحة الكلام تجنباً لإعادة لفظٍ بعينه مع وجود مرادفه،

---

(١) التحرير والتنوير ١٦/٣٨، وينظر ١٦/١٥.

(٢) التعبير القرآني ص٧٢، طبع دار عمار، الأردن.

(٣) البيضاوي: أنوار التنزيل ٢/٢١.

وابتدئ بأشهرهما استعمالاً، وجيء بالثانية بالفعل المخفف لأن التخفيف أولى به، لأنه إذا كرر (تستطع) يحصل من تكرره ثقل[1]. والله أعلم.

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ١٦/ ١٥.

خامساً: مناقشة واستنتاج

إن العرض السابق لصيغ الأفعال المزيدة بالتاء وما حصل فيها من تغيرات صوتية في القرآن الكريم يكشف، على الرغم مما فيه من إيجاز وتعجل، عن الاتجاهات العامة لتلك التغيرات، كما يلخص ما قيل في تعليلها.

إن التعليل الصوتي هو المعتمد لدى علماء العربية ولدى المعنيين بأسرار التعبير القرآني من المفسرين وغيرهم، وهو يستند إلى تحقيق أحد هدفين:

الأول: تحقيق التناسق الصوتي بين أصوات الكلمة، وهو ما يفسر لنا عدة تغييرات صوتية لاسيما في صيغة (افتعل)، فقلب التاء طاء بعد أحد أصوات الإطباق في نحو: اضطرب، واصطبر، واظطلم، واطرد، يحقق التناسب بين تاء (افتعل) وفاء الفعل، بتغليب صفة الإطباق في التاء. كما أن قلب تاء افتعل دالاً إذا كان فاء الفعل صوتاً مجهوراً: زاياً أو دالاً أو ذالاً، في مثل: ازدان وادَّعى، وٱدَّكر، يحقق الهدف ذاته، بتغليب صفة الجهر فتتحول التاء المهموسة دالاً مجهورة.

الثاني: تحقيق الخفة والطلاقة في النطق، وذلك في المقاطع الصوتية التي تؤدي إلى تعثر اللسان وصعوبة النطق، وهذا يفسر لنا حذف التاء من (تفعّل وتفاعل) أو اللجوء إلى إدغامها، ومن المعروف أن من أمراض الكلام التأتأة، وهي التردد في نطق التاء عند الكلام[1]. ويحصل في بعض التراكيب اللغوية تتابع التاء بما يشبه التأتأة، ويحدث ذلك في بعض صيغ (تفعّل وتفاعل)، فإذا

(١) ابن منظور: لسان العرب ١/ ٣١ [تأتأ].

كانت فاء الكلمة تاء مثل (تبع) وزيدت عليه تاء (تفعَّل وتفاعل) وتصدرته تاء الخطاب أو تاء الغائبة، فإن الحاصل من ذلك (تَتَابع)، ويقرب من ذلك ما كانت فاء الفعل فيه دالاً أو طاء، وهما من مخرج التاء، وذلك في مثل: تدافع وتطوَّر، وقد لجأ المتكلمون بالعربية إلى تفادي ذلك الثقل وتجاوز تلك التأتأة المصطنعة بحذف التاء أو إدغامها في الصوت المجاور لها.

إن التغيرات الصوتية في صيغة (افتعل) تتسم بالاطراد في جميع الأمثلة التي تتحقق فيها شروط الإبدال للتاء، لكن التغيرات في الصيغ الأخرى، وهي تفعَّل وتفاعل واستفعل، ليست مطردة، فقد يحصل التخفيف بالحذف أو الإدغام في موضع ولا يحصل في موضع آخر، على نحو ما يلاحظ في الأمثلة الواردة في هذا البحث.

إن هاهنا تساؤلاً لم أقف في المصادر التي اطلعت عليها على إجابة له، وهو: هل إن التغيير هذا مرتبط بالسياق؟ أي هل هناك دلالة معنوية تتحقق من خلال ذلك التغيير؟ إن التأمل في عدد من الأمثلة قد يوحي بإجابة لذلك التساؤل.

قال الله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾ [محمد].

وقال سبحانه: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [المؤمنون].

وقال سبحانه: ﴿ كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾ [ص].

إن إظهار التاء بعد (أفلا) التي تتسم بالرفق، وإدغامها بعد (أفلم) ولام التعليل التي لا تخلو من الشدة، قد يوحي بأن ذلك التغيير جاء منسجماً مع

سياق الآيات ومكملاً للجو الذي يشيع في ألفاظها. وإذا صح هذا الاستنتاج فإن ذلك يقتضي إعادة النظر في ما مرَّ من أمثلةٍ لتلمس تلك المعاني السياقية، ولعل ذلك يؤدي إلى القول بأن في (اثَّاقلتم) و(ازَّينت) معنى غير تحقيق تخفيف النطق، وأن ذلك قد ينطبق على الأمثلة الأخرى التي وقع فيها ذلك الإدغام غير المطرد.

ووجدت سيد قطب - رحمه الله - قد تنبه إلى ما في بعض هذه الصيغ من دلالة تعبيرية، فقال وهو يتحدث عن التناسق الفني في التعبير القرآني، في كتابه «التصوير الفني في القرآن»: «تسمع الأذن كلمة (اثاقلتم) في قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ ﴿٣٨﴾ ﴾ [التوبة] فيتصور الخيال ذلك الجسم المتثاقل، يرفعه الرافعون في جهد، فيسقط من أيديهم في ثقل. إن في هذه الكلمة «طناً» على الأقل من الأثقال! ولو أنك قلت تثاقلتم، لخفَّ الجرس، ولضاع الأثر المنشود، ولتوارت الصورة المطلوبة التي رسمها هذا اللفظ، واستقل برسمها»(١).

وقد أشار إلى ما يلقيه هذا التعبير من الظلال التعبيرية في أثناء تفسيره الآية المذكورة أيضاً(٢).

إن تعليل التغيير الصوتي في الصيغ المذكورة في هذا البحث بتحقيق التناسق الصوتي، والتخلص من الصعوبة في النطق، أمر ظاهر للعيان، لكن النظر إلى ما حصل من تغيير في عدد من تلك الصيغ قد يكشف عن دلالة تعبيرية تتحقق في السياق من خلال ذلك التغيير الصوتي، فيكون في التحول من (تدارأتم) إلى ﴿ادَّارأتم﴾ ومن (أفلم يتدبروا) إلى (أفلم يدَّبروا)، ومن (تثاقلتم) إلى ﴿اثَّاقلتم﴾ غاية معنوية يُضْفيها السياق على الصورة الفنية التي يرسمها التعبير. وحسبنا هنا أنَّا ألمحنا إلى هذه القضية، والله تعالى أعلم.

---

(١) التصوير الفني ص٧١-٧٢.

(٢) في ظلال القرآن ٣/ ١٦٥٥.

خاتمة البحث

إن الوقوف عند بعض صيغ الأفعال في أثناء قراءتي القرآن الكريم ومحاولة فهم حقيقة بنائها الصرفي كانت وراء كتابة هذا البحث، فقد بدأت المحاولة عند ﴿أمَّن لا يَهِدِّي﴾ و﴿هم يَخِصِّمون﴾، ثم عند ﴿فادَّارأتم﴾ و﴿اثَّاقلتم﴾، وانتهت إلى دراسة صيغ الأفعال المزيدة بالتاء في القرآن الكريم كلها.

إن هذا البحث، على الرغم من أنه يتسم بالإيجاز والتعجل، ويفتقر إلى التعمق والاستقصاء، قد حاول تلخيص جهود علماء العربية وجهود المشتغلين بالتعبير القرآني من المفسرين وغيرهم في تقديم تفسير مناسب للتعبيرات الصوتية في الأفعال التي شملها البحث، ولعله يوضح للقارىء ما قد يستشكله من أبنية بعض الأفعال في القرآن الكريم.

وأحسب أن هذا البحث ما هو إلا محاولة متواضعة، موجزة وغير وافية، لدراسة الموضوع، لم تسعفني ظروفي بإطالة الوقوف عنده وتوفيته حقه، ولعله يكون تذكرة للباحثين لمتابعة السير في طريقه من خلال:

١- دراسة إحصائية للأفعال المذكورة في القرآن الكريم.

٢- تتبع ما قاله علماء العربية والمفسرون عنها.

٣- تتبع القراءات القرآنية المتعلقة بتلك الأفعال.

٤- تتبع صيغ تلك الأفعال في كلام العرب القديم، خاصة الشعر، للتعرف على طبيعة الاستخدام العربي لتلك الصيغ، وقد قرأت مجموعات شعرية قديمة لم يتسع البحث لإيراد ما وقفت عليه فيها.

٥- لعل في تتبع تلك الصيغ الفعلية المزيدة بالتاء في ما يعرف باللغات السامية ما يوضح بعض جوانب الموضوع في العربية.

٦- يمكن أن يعاد النظر في علاقة التغيرات الصوتية غير المطردة بالدلالة السياقية، لعل البحث يكشف عن شيء جديد حولها.

هذا، فإن كنت قد أصبت فمن فضل الله تعالى عليَّ، وإن قصرت فمن عجزي وضعفي، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

المصادر

١- الآلوسي (شهاب الدين محمود): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم واسبع المثاني، الطباعة المنيرية بمصر.

٢- إبراهيم أنيس (دكتور):

أ- الأصوات اللغوية، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧١م.

ب- في اللهجات العربية، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٣م.

٣- أحمد مختار عمر (دكتور): دراسة الصوت اللغوي، ط١، عالم الكتب، القاهرة ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.

٤- الأخفش (سعيد بن مسعدة): معاني القرآن، تحقيق د. فائز فارس، ط٣، الكويت ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٥- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد):

أ- تهذيب اللغة، حققه جماعة، القاهرة ١٩٦٤- ١٩٦٧م.

ب- معاني القراءات، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٦- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد): الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة حجازي، القاهرة ١٩٥٣م.

٧- ابن الباذش (أحمد بن علي): الإقناع في القراءات السبع، تحقيق

د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق ١٤٠٣هـ.

٨- ابن البناء (الحسن بن أحمد): بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، عمان ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

٩- البيضاوي (عبد الله بن عمر): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١٠- التفتازاني (مسعود بن عمر): شرح تصريف العزي بحاشية تدريج الأداني، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة ١٣٤٨هـ.

١١- ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد):

أ- غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ= ١٩٣٢م.

ب- النشر في القراءات العشر، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١٢- ابن جني (أبو الفتح عثمان):

أ- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، بغداد ١٩٩٠م.

ب- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط١، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م.

جـ- المنصف بشرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م.

١٣- ابن الحاجب (عثمان بن عمر): الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى نباي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

١٤- أبو حيان (محمد بن يوسف):

أ- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

ب- البحر المحيط، طبعة الرياض.

جـ- النهر الماد من البحر، بحاشية البحر المحيط.

١٥- ابن خالويه (الحسين بن أحمد):

أ- الحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٩٧١م.

ب- مختصر في شواذ القراءات، تحقيق برجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.

١٦- الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد):

أ- التحديد في الإتقان والتجويد، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

ب- التيسير في القراءات السبع، تحقيق أوتو برتزل، مطبعة الدولة، استانبول ١٩٢٠م.

١٧- الدمياطي (أحمد بن محمد): إتحاف فضلاء البشر، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر.

١٨- الذهبي (محمد بن أحمد): معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٩م.

١٩- الرضي (محمد بن الحسن الاستراباذي):

أ- شرح الشافية، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة.

ب- شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٢٠- الرازي (محمد بن عمر): التفسير الكبير، دار الفكر، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٢١- الزبيري (أحمد بن إبراهيم): ملاك التأويل، تحقيق سعيد الفلاح، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٢٢- الزجاج (إبراهيم بن السري):

أ- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

ب- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، بيروت - صيدا ١٩٧٣م.

٢٣- الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق): مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت ١٩٦٢م.

٢٤- أبو زرعة (عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة): حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٢٥- الزمخشري (محمود بن عمر): الكشاف عن حقائق التنزيل، دار الفكر ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٢٦- ابن السراج (محمد بن السري): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٢٧- ابن سلاَّم (محمد): طبقات الشعراء، مطبعة بريل ١٩١٣م.

٢٨- ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق): كتاب الإبدال، تحقيق د. حسين محمد حمد شرف، المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

٢٩- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة.

٣٠- سيد قطب:

أ- التصوير الفني في القرآن، بيروت.

ب- في ظلال القرآن، ط٤، دار الشروق، بيروت، القاهرة ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

٣١- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر):

أ- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة ١٩٦٧م.

ب- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق حمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

جـ- همع الهوامع، صححه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت.

٣٢- الطبري (محمد بن جرير): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٣، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م.

٣٣- ابن الطحان (عبد العزيز بن علي): تحصيل الهمزتين الواردتين في كتاب الله تعالى، مخطوط، مكتبة جستربتي الرقم ٣٩٢٥/٦.

٣٤- عبد الرحمن أيوب (دكتور): أصوات اللغة، ط١، مطبعة دار التأليف، القاهرة ١٩٦٣م.

٣٥- عبد الصبور شاهين (دكتور): القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، دار القلم، القاهرة ١٩٦٦م.

٣٦- عبده الراجحي (دكتور): اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف بمصرف ١٩٦٨م.

٣٧- ابن عصفور (علي بن مؤمن): الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر

الدين قباوة، ط٤، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م.

٣٨- العطار (أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمزاني): غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، تحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت، ط١، جدة ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٣٩- ابن عقيل (عبد الله): شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٤٠- أبو علي النحوي (الحسن بن أحمد الفارسي):

أ- التكملة، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الكتب، الموصل ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

ب- الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٥م.

٤١- فاضل صالح السامرائي (دكتور): التعبير القرآني، دار الكتب، الموصل ١٩٨٨م.

٤٢- الفخر الرازي (محمد بن عمر): التفسير الكبير، ط٣، دار الفكر ١٤٠٠هـ= ١٩٨٥م.

٤٣- الفراء (يحيى بن زياد): معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة.

٤٤- ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم): أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٣٨٢هـ= ١٩٦٣م.

٤٥- القرطبي (محمد بن أحمد): الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر.

٤٦- كمال محمد بشر (دكتور): علم اللغة العام (قسم الأصوات)، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

٤٧- المبرد (محمد بن يزيد): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق هضمية، عالم الكتب، بيروت.

٤٨- ابن مجاهد (أحمد بن موسى): كتاب السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٢م.

٤٩- محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر والتوزيع.

٥٠- مكي بن أبي طالب القيسي:

أ- التبصرة في القراءات السبع، تحقيق د. محمد غوث الندوي، ط٢، الدار السلفية، بومبي ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

ب- الرعاية لتجويد القراءة، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، ط٣، دار عمار، عمان ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

جـ- الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دمشق ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٥١- ابن منظور (محمد بن مكرم): لسان العرب، طبعة بولاق، القاهرة.

٥٢- ابن المؤدب (القاسم بن محمد): دقائق التصريف، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٥٣- ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن مالك): شرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجليل، بيروت.

٥٤- النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد): إعراب القرآن، تحقبق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٩م.

٥٥- ابن هشام (عبد الله بن يوسف): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار إحياء التراب العربي، بيروت ١٩٦٦م.

٥٦- ابن يعيش (يعيش بن علي): شرح المفصل، المطبعة المنيرية، القاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٥
(١) تَحْقِيقُ الهَمْزَتَيْنِ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ والمُقْرِئِينَ	٧
مقدمة	٧
المبحث الأول: الخصائص الصوتية للهمزة، ومذاهب العرب في نطقها	٩
أولاً: خصائص الهمزة الصوتية	٩
ثانياً: مذاهب العرب في نطق الهمزة	١٢
المبحث الثاني: اجتماع الهمزتين، ومذاهب العرب والقرّاء في نطقهما	١٥
أولاً: اجتماع الهمزتين عند علماء العربية	١٦
ثانياً: اجتماع الهمزتين عند علماء القراءة	١٨
المبحث الثالث تحقيق الهمزتين بين الصحة والشذوذ	٢٤
أولاً: رأي النحويين	٢٤
ثانياً: رأي علماء القراءة	٢٨
ثالثاً: مناقشة حجج الفريقين	٣٣
(٢) حركةُ هاءِ الكنايةِ في القرآنِ الكريمِ	٣٧
مقدمة	٣٧

الموضوع	رقم الصفحة

المبحث الأول: هاء الكناية في كلام العرب ٣٩

١- الكلام في نوع هاء الكناية ٤١

٢- الكلام في إشباع حركة هاء الكناية واختلاسها ... ٤٣

المبحث الثاني: هاء الكناية في قراءة القرآن ٤٩

المجموعة الأولى: تسكين الهاء أو الحرف الذي قبله .. ٥٠

المجموعة الثانية: تحريك الهاء بالضمة بعد الياء الساكنة ٥٩

المجموعة الثالثة: إشباع كسرة الهاء ٦١

خاتمة البحث ٦٢

(٣) التَّغَيُّرَاتُ الصوتيةُ في أبنية الأفعال المزيدة بالتاء في القرآن الكريم ٦٥

مقدمة ٦٥

أولاً: أبنية الأفعال المزيدة بالتاء في العربية ٦٧

ثانياً: التغيرات الصوتية في صيغة (افتعل) ٦٩

ثالثاً: التغيرات الصوتية في صيغة (تفعَّل) و(تفاعل) ٧٣

رابعاً: التغيرات الصوتية في صيغة (استفعل) ٨١

خامساً: مناقشة واستنتاج ٨٦

خاتمة البحث ٨٩

المصادر ٩١

فهرس الموضوعات ٩٩